

215

FAILY MAGAZINE

فيلي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكويت الفيليين

تشرين الثاني / نوفمبر 2021



الهجرة

الآمال والتطلعات

الفساد في العراق..

مرض متجذر في العروق

نصف سكانه أميون

العراق من تاريخ الكتابات

الاولى الى انعدام الاقتدار المعرفي

الهجرة ، الآمال والتطلعات

ليس من السهل أن يتخلى المرء عن بلده ويتجه إلى المجهول بلا سبب. إن قدر أبناء هذا الشعب أن يعيشوا حالة الإنتظار لوضع أفضل يختلف عن هذا الوضع الذي يعيشون فيه. والمواطنون كباقي شعوب العالم يرون الحل دوماً في الهروب والابتعاد عن هذه الجغرافيا. إن فكرة اجتياز الحدود غزت عقول آلاف الأشخاص وهم منشغلون بتنفيذها وأخذ العشرات والمئات منهم يخسرون أموالهم وأرواحهم في الطريق نحو الإغتراب. تم الحديث كثيراً عن ذنب من يكون وماهي أسبابه. ووضع هذا البلد لا يُحسد على حسناته ولكن فضلا عن المشكلات السياسية والأمنية القومية والطائفية والبيئية والمعيشية الصعبة والبطالة و٠٠٠ لم تصل الحياة لحد الآن إلى محطاتها الأخيرة. الجنة والنار معناهما المجازي لا تكمنان فقط في عالم الآخرة وليس السعداء والتعساء بقليلين ولكن تفسيرها من قوم إلى قوم آخر وفقاً للأيدولوجيا والجغرافيا ومستوى الفهم ووضع المعيشة ورؤية العالم أمر متغير. على الرغم من أن الجميع يرغبون بالدخول إلى الجنة. من الطبيعي فيما يتعلق بالعراق والدول تحت خط الهدوء والمعيشة الجيدة أصبح الغرب منذ زمن طويل قبلة وجنة الله على الأرض. ماذا تخبرنا المشكلات على الحدود البيلاروسية البولونية و٠٠٠ بعيداً عن السياسات الخبيثة لبعض الدول والمطامع العينية للمهربين يتوجب أن نعترف بتلك

الحقيقة التي تؤكد بأن البشر في كل الأحوال هم ضحايا حتى إذا لم يهربوا جميعاً من الجحيم. الهجرة ظاهرة عالمية ولكن امواج مغادرة الشباب خاصةً من بلد غني كالعراق ليست لها أي مسوغ، وهي بحق كارثة تعكس فشل الحكومات المتتالية. في هذه البلاد، الأنفال والقصف الكيماوي والقتل الجماعي على الهوية والعرق الاعتقاد الديني له تاريخ أسود واليوم ظاهرة البطالة والفقر علامات على عدم وجود برنامج وعدم وجود العدالة. قبل أن يتم منع المواطنين من الهجرة ينبغي ألا يحرم الشعب من حاضره ومستقبله. وقد قال نبي الاسلام ما معناه: لولا الأمل لما منحت الام اللين لرضيعها.

رئيس التحرير

صالات السينما
شغف العالم بإحيائها
واقعتها الموحش في
العراق



44

المقال الافتتاحي

ايزدية:

ضياعنا في غابات بيلاروسيا
ذكرني بهجوم داعش على
سنجار

14



12

الهجرة المثيرة لطالبان اليهودية
الى اربيل .. ماذا بعدها؟

اقرار قوانين التقاعد
الادعاء بحاجة الدولة والتغاضي
عن حاجات المستحقين

24

ذوي البشارة السمراء..
حان الوقت لإنهاء التمييز بحقهم

52

عملة حزم الرقمية.. عراقيون
يقعون ضحية أكبر عملية احتيال

66

فهيلى



مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفاق

SHAFaq FOUNDATION OF CULTURE ,MEDIA FOR FAily KURD

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دهزگای رۆشنبیری و راگهیانندی کوردی فهیلی

أسرة التحرير

215

رئيس التحرير

علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

صادق الازرقى

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

السنة السابعة عشر

تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

رقم الاعتماد في

نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب

والوثائق 796 في 2004

في هذا العدد



بغداد بحاجة الى تجربة إقليم كردستان

أكبر خطأ ارتكبه العراقيون والكرد بشكل خاص عند كتابة الدستور ان سمحوا للأحزاب الشيعية باعطاء الصلاحية الواسعة التي تشبه صلاحيات القائد المفدى الأوحى في النظم الدكتاتورية لمنصب رئاسة الوزراء ، فهو «المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة .. والمنفذ لمشروع الموازنة وخطط التنمية والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة».

القاضي عبدالستار رمضان

أكبر وسلطات أوسع ليعيد ترتيب البيت العراقي من جديد وينقل تجربة الإقليم الناجحة الى العراق ، وهو شخصية مقبولة لدى كل الأطراف الشيعية والسنية والإقليمية والدولية ، ويتمتع بنشاط دبلوماسي وخبرة سياسية مهنية واسعة من خلال شغله منصب رئيس الحكومة لفترة طويلة وعمله الحالي كرئيس للإقليم ، وأنا واثق ان العلاقات الهشة بين بغداد واربيل ستتطور الى شراكة حقيقية ، وتنعكس ذلك لصالح العراق والعراقيين.

نتائج الانتخابات وتطبيق القانون ووضع حد للسلاح المنفلت وحل الازمة وفق الدستور والحد من بعض صلاحيات رئيس الحكومة الواسعة ونقلها الى رئيس الجمهورية او الوزراء لكي لا تؤسس لدكتاتورية جديدة على غرار دكتاتورية البعث البائدة! ومن المهم جدا ان يشارك رئيس إقليم كردستان «نجيرفان بارزاني» في إدارة السلطة في بغداد في المرحلة الحالية ، واذا تعذر عليه ان يتولى رئاسة الوزراء كون المنصب مخصص للمكون الشيعي ، فانه جدير بمنصب رئيس الجمهورية ولكن بصلاحيات

الأمنية وطالبوا بإعادة جميع محطات الانتخابات يدوياً، ولكن مفوضية الانتخابات رفضت «إعادة فرز أصوات المقترعين في جميع المحطات الانتخابية» تلبية لرغبة مطالب حزبية خاسرة ، وبين الخاسرون والفائزون ومطالبهم عطلت اهم مؤسسات الدولة وهي البرلمان وتحولت الحكومة الى تصريح اعمال ، واذا استمرت الأوضاع كما هي معلقة ، فالمواطن العراقي هو الخاسر الأكبر والعراق سيدخل الى دهليز مظلم لا يمكن الخروج منه .. لذا من الضروري لن يكون قرار الحكومة والقوى الوطنية حازم في

في الانتخابات المبكرة التي جرت في العاشر من شهر أكتوبر الحالي (2021) وبدل ان يقر أعضاء التحالف الخاسرون بهزيمتهم ويهتئوا الفائزون بطريقة ديمقراطية راقية والبحث عن أسباب الفشل وسبل علاجه ، لجئوا الى التهديد والوعيد واتهموا الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق «جنين بلاسغارت» (الشمطاء!) كما وصفوها مع انها لم تتجاوز الـ 48 عاما وجميلة (زي القمر!) بتزوير الانتخابات واطلقوا تهديدات ضدها واوعزا الى انصارهم بالنزول الى الشارع في تحدي صارخ للحكومة وقواتها

أموال بالمليارات (150 مليار دولار!) وكرر رئيس الوزراء الحالي «مصطفى الكاظمي» نفس الكلام وصرح انه استلم من رئيس الوزراء السابق «عادل عبدالمهدي» خزينة خاوية! لهذا نجد ان قادة الأحزاب الشيعية والفصائل المسلحة التابعة لها يتكالبون على المنصب الخطير ويحاولون الوصول اليه بأي ثمن وبشتى الطرق القانونية وغير القانونية كما هو حال تحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري الذي يضم في طياته معظم فصائل الحشد الشعبي والذي مني بخسارة فادحة

وهو يعين «وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الأمنية» حسب ماجاء في المواد 76 و79 و80 من الدستور ، واطافة الى ذلك فهو حر ان يتصرف في أموال الدولة كيفما يشاء ، وقد صرح رئيس الوزراء الأسبق «حيدر العبادي» انه استلم «رئاسة الوزراء من سلفه «نوري المالكي» والخزينة المركزية خاوية» (ستمائة مليون دولار! فقط) بعد ان كانت فيها



أثر العوامل الداخلية والإقليمية في عرقلة تطبيق المادة (١٤٠)

د. نايف كوردستاني

أغلب العراقيين ليس لديهم معرفة دقيقة بالمناطق المستقطعة من كردستان والتي تعرف في الدستور العراقي بالمادة (140) ؛ لأن هناك رؤية ضبابية حول هذه القضية نتيجة التضليل الإعلامي وعدم تدويلها بشكل مهني . هنا سنكشف الستار عن كثير من الحقائق التاريخية حول المناطق

المستقطعة من كردستان ، ونميط اللثام عن العوامل الداخلية والإقليمية التي تسببت بعرقلة تطبيق المادة (140) من الدستور العراقي المتعلقة بالمناطق المستقطعة من كردستان والمحتلة حاليًا من قبل الميليشيات الولائية وقوات الـ YBS المنضوية تحت مظلة حزب العمال الكردستاني المعروف بـ (PKK) في شنگال.

والمناطق المستقطعة من كردستان تشمل (أفضية تلعفر وشنگال وشيخان وتلكيف والحمدانية من محافظة نينوى وقضاء مخمور من محافظة أربيل و محافظة كركوك كاملة بحدودها الإدارية قبل عام 1968م) وتتكون من أفضية ثلاث وهي كركوك والحويجة ودوبز (دبس) وكفري ودوز خورماتو وقضائي خانقين

والمقدادية (شهربان) من محافظة ديالى وقضاء بدر وناحية جصان من محافظة واسط) .
وتُقدّر مساحة المناطق المستقطعة من كردستان بـ (51,4) من مجموع مساحة إقليم كردستان والبالغة (78736 كم2) وهو ما يعادل 18% من مساحة العراق بحدودها السياسية الحالية .

فهناك من يسمّي هذه المناطق (بالمناطق المتنازعة عليه) أي أن هناك أطرافًا تتنازع على عائدة تلك المناطق ، وهناك من يطلق عليها (المناطق الكردستانية خارج إدارة إقليم كردستان) و (المناطق المستقطعة من كردستان) أما الذين يحملون الفكر الواحد ممن لا يزال يعيش في حقبة البعث المقبور يسميها

بـ (شمال العراق) ! وقد تعرضت المناطق المستقطعة من كردستان لحملة التعريب في الحقبة الملكية لاسيما بعد اكتمال شكل الدولة العراقية من خلال المشاريع الاستيطانية وإسكان العشائر العربية في المناطق الكردية على وجه التحديد . وبعد الإطاحة بالحقبة الملكية ومجيء

النظام الجمهوري أصبحت سياسة التعريب جزءًا أساسيًا من سياسة الدولة العراقية وذلك من خلال المراسم الجمهورية والقرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة بغية تعريب المنطقة الكوردية وفق سياسة ممنهجة ومخططة لها بدقة .

النظرة الكوردية جليّة جدًّا فيما يتعلق بعائدية المناطق المستقطعة من كوردستان تاريخيًا وجغرافيًا مما لا شك في ذلك فالكورد يشكلون الأغلبية على الرغم من حملات الهجرة الممنهجة وعمليات التعريب والتهميش القسري من المناطق الكوردستانية .

العوامل الداخلية من قضية المناطق المستقطعة من كوردستان . هناك اختلاف كبير بين الأحزاب والقوى السياسية العربية السنية والشيعية العراقية في التعامل مع ملف المناطق المستقطعة من كوردستان وهذه الرؤى يمكن تقسيمها على ثلاثة آراء :

الأول : ترى بأن المطالب الكوردية مشروعة وهذا من حقهم ويمثل هذا الرأي (المجلس الأعلى الإسلامي) في العراق ثم بعد انشق عن المجلس الأعلى السيد (عمار الحكيم) مؤسسًا تيار الحكمة وهو قريب من التطلعات الكوردية في هذا الملف نتيجة للعلاقات التاريخية بين (البارزاني الخالد) وآية الله (محسن الحكيم) وموقفه التاريخي المشرف تجاه الكورد من خلال الفتوى التي أصدرها بتحريم الدم الكوردي .

الثاني : تتعامل مع ملف المناطق المستقطعة من كوردستان بحسب المصالح السياسية وهذا التوجه مبني

على التسوية والمماثلة وهذا ما فعله (حزب الدعوة الإسلامية) من خلال دورتين لرئاسة الوزراء من قبل (نوري المالكي) الذي وعد بتطبيق المادة (140) من الدستور العراقي من خلال برنامجه الحكومي إلا أنه ماطل ولم يفِ بوعده وتصل من المسؤولية ، ثم حاول إرسال قوة من الجيش العراقي إلى خانقين في سنة (2008م) لإخراج قوات البيشمركة منها وفرض سيطرته على خانقين لكنه لم ينجح . وكثير من القوى السياسية العربية السنية والشيعية لا يختلفون عن حزب الدعوة من حيث المصالح السياسية .

وعندما كان (حيدر العبادي) رئيسًا للوزراء من حزب الدعوة لم يخطُ خطوة إيجابية لتطبيق المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وفيما بعد المادة(140) بيد أن العبادي قَادى كثيرًا

من خلال اتفاهه مع الحرس الثوري الإيراني باحتلال المناطق المستقطعة من كوردستان في (16 تشرين الأول 2017) والمعروفة بأحداث (16 أكتوبر.

الثالث : ترفض ملف المناطق المستقطعة من كوردستان ولا تعترف بالمادة (140) ولا بالدستور العراقي جملة وتفصيلاً ومن يمثل هذا الرأي التيار الصدري و الكتلة السياسية السنية والشيعية جميعًا فضلًا عن موقف هيئة علماء المسلمين .

لكن اليوم كثير من الكتلة والأحزاب والشخصيات تجري كثيرًا من الزيارات إلى كعبة السياسة في مصيف صلاح الدين وتقوم بالمباحثات واللقاءات مع جناب الرئيس (مسعود بارزاني) وربما أقرب التيارات السياسية الشيعية القريبة من الحزب الديمقراطي الكوردستاني هو التيار الصدري في حال التزامه بتنفيذ المطالب الكوردية

كان من المقرر أن يكون هناك استفتاء حول مصير كركوك بحلول نهاية سنة (2007 م) وفي حينها اتهم رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) حكومة إقليم كوردستان بتغيير التركيبة السكانية لصالح الكورد وعدّ ذلك تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي.

بخصوص ملف المناطق المستقطعة من كوردستان والبيشمركة وقانون النفط والغاز وحصة إقليم كوردستان من الموازنة العامة وملف تعويض العوائل المتضررة من سياسة البعث . ففي السياسة لا يوجد صديق دائم ولا عدو دائم بل هناك مصالحه دائمة وما يهمنا هو مصلحة شعب كوردستان فقد جربنا (المالكي والعبادي)والجرب لا يجرب ولا يدلغ المؤمن من جحر مرتين !

والكتلة السياسية العربية السنية كانت رافضة لنظام الحكم ولم يعترفوا بالحكومات العراقية ولا بالدستور العراقي ولا بالمادة (140) لكن اليوم اختلفت الموازين على الساحة السياسية العراقية ،فعندما أحسوا بالخطر الذي يحدق بمناطقهم وأدركوا جيدًا بأن الحل هو الذهاب إلى نظام الأقامة نتيجة لتهميشهم من المواقع المهمة في الدولة العراقية من بعد عام (2003 م) فضلًا عن سيطرة الميليشيات الولائية على مناطقهم وعمليات خطف المدنيين وابتزازهم والتهميش القسري من مناطقهم لاسيما في منطقة جرف الصخر والطارمية وقرية العوجة والمناطق المجاورة للمرقدين العسكريين في مدينة سامراء ،واليوم تحدث المجازر بمحافظة ديالى أمام مرأى الحكومة العراقية ولم تحرك ساكنًا !

أما موقف التركمان حول المناطق المستقطعة من كوردستان فهم منقسمون على أنفسهم قوميًا ومذهبيًا وسياسيًا وليس لديهم رؤية موحدة نتيجة الأجندات الداخلية والإقليمية فهناك قوى سياسية من التركمان ترى نفسها مع التطلعات الكوردستانية في

حال حصولهم على حقوقهم بانضمام كركوك إلى إقليم كوردستان كما هو حال التركمان الموجودين في إقليم كوردستان .

وهناك توجه ثان للتركمان المتمثل بالقوى السياسية التركمانية الشيعية المتفقة مع الكتلة العربية الشيعية وهم يقدمون المذهب (الشيعي) على القومية وهذا التوجه يقف ضد تطبيق المادة (140).

والتوجه الثالث هم القوى التركمانية القومية وهؤلاء من المذهب (السنني) إلا أنهم متطرفون ومتعصبون جدًّا بخصوص المناطق المستقطعة من كوردستان وعلى رأس هذه القوى (الجبهة التركمانية العراقية) المدعومة من تركيا وجميع قراراتها من أنقرة وهم يرون أن كركوك وجميع المناطق التي تقطنها التركمان هي تركمانية تاريخيًا وانتخابات مجالس المحافظات والنواب العراقي كشفت حجمهم الحقيقي فلم يكونوا أغلبية تاريخيًا ولا وزن لهم من حيث عدد مقاعدهم ،ومواقف الجبهة التركمانية متذبذبة وهي مبنية على مدى العلاقة ما بين تركيا وإقليم كوردستان .

سنمر على عجالة من التدخل الإقليمي في ملف المناطق المستقطعة من كوردستان ، فمن الدول الإقليمية التي تتدخل في هذا الملف هم (تركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وبعض الدول العربية) .

منذ سقوط الدولة العثمانية وبروز الدولة التركية الحديثة فأن عيونهم دائمًا صوب ولاية الموصل (جنوب كوردستان) وأطماعهم الاقتصادية فيها . وتأريخيًا فأن موقف تركيا سلبى

تجاه القضية الكوردية وحاولت بشتى الطرق أن تقف ضد الحركة الكوردية وعلى مضض قبلت الاعتراف الضمني بإقليم كوردستان .

وبعد سقوط نظام البعث في عام (2003 م) بسطت قوات البيشمركة سيطرتها في كركوك وشنغال وزمار وسهل نينوى ، وبحسب الدستور العراقي كان من المقرر أن يكون هناك استفتاء حول مصير كركوك بحلول نهاية سنة (2007 م) وفي حينها اتهم رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) حكومة إقليم كوردستان بتغيير التركيبة السكانية لصالح الكورد وعدّ ذلك تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي .

والرؤية التركية بخصوص انضمام كركوك إلى إقليم كوردستان فيضمن لكوردستان مستقبلًا اقتصاديًا قويًا ومن ثم يفكر الكورد بالاستقلال لتشكيل دولة مستقلة .

فحاولت تركيا اللجوء إلى الخيار العسكري بحجة ملاحقة مسلحي الحزب العمال الكوردستاني لضرب إقليم كوردستان فعلمت أن هذا الأمر سينهكهم اقتصاديًا وهم يريدون الحفاظ على صورة حزب العدالة والتنمية أمام المجتمعين التركي والدولي ،فقامت بدعم الكتلة والأحزاب السياسية العراقية المعارضة لتطبيق المادة (140) من الدستور ! لو عدنا إلى الوراء وقلبنا صفحات التأريخ لوجدنا أن الدولة العثمانية كانت قد همشت الشيعة خلال حكمهم ولهذا السبب لم تستطع تركيا أن تتفق مع الكتلة الشيعية لانعدام الثقة بين الطرفين لاسيما أن كثيرًا من الكتلة الشيعية مرتبطة بالجمهورية

الإسلامية الإيرانية فلم يبق بيد تركيا سوى (الجهة التركمانية) التي تأخذ أوامرها مباشرة من أنقرة بحجة الدفاع عن القومية التركمانية في العراق، وتركيا تخشى من أن يكون إقليم كردستان قوياً اقتصادياً ويعلن الاستقلال في الظروف المناسبة فهذا يؤثر على الكورد في تركيا من أن يعلنوا تضامنهم مع إقليم كردستان والتفكير بدولة كوردستانية مستقلة . لكن الحق يقال عندما تكون المصالح مشتركة فيتفقون مع بعض ، فلم يتفق السنة والشيعية عبر التاريخ منذ (1400) سنة إلا أنهما انفقا معاً عندما أجرينا الاستفتاء من أجل استقلال كردستان في (25 أيلول 2017) !

أما موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيمكن من عدم قيام دولة كردستان المستقلة وتسعى جاهدة للحفاظ على وحدة العراق تحت القيادة الشيعية الولائية . وموقف إيران من القضية الكوردية فأنها تتعامل وفق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية ولديها تحسس من ملف القضية الكوردية .

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية انتفض الشعب الكوردي ضد نظام البعث في عام (1991م) وطرد الجيش العراقي من كردستان فحصل فارغ أمني وسياسي وحكومي فبادرت الأحزاب الكوردستانية بإجراء الانتخابات البرلمانية الكوردستانية وتشكيل أول حكومة كوردستانية بعد طرد البعثيين من مدن كردستان وتعاملهم مع الجيش العراقي بتعامل إنساني بعيداً عن سياسة الانتقام .

ثم تحسنت العلاقة الكوردية بالإدارة

الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لاسيما بعد فرض حظر الطيران في كردستان بقرار من مجلس الأمن المرقم (688) في عام (1991م). وشعرت إيران بخطر كبير على أمنها ،ولهذا أدت دوراً سلبياً في حقب مختلفة من السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات تجاه القضية الكوردية وحاولت بشتى الطرق إضعاف كردستان وزعزعة وضعها إبان سنة (1996م) ، فقامت بإرسال قوات الحرس الثوري الإيراني (پاسداران) لتنفيذ بعض العمليات في كردستان فكانت قواتنا لهم بالمرصاد .

فخشيت إيران من قوة إقليم كردستان أن تؤثر على مشاعر الكورد القومية في شرق كردستان ويقفوا ضد النظام الإيراني والمطالبة بحقوقهم . اعترفت إيران بإقليم كردستان من جهة لأجل تقوية اقتصادها عبر المنافذ الحدودية مع إقليم كردستان ومن جهة أخرى كانت تضغط على الأحزاب الشيعية بعرقلة تنفيذ المادة (140) من الدستور العراقي بالضغط من قبل (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) من خلال مشروع (طريق السبايا) الذي يمر ببعض المناطق الكوردستانية حسب ادعاءاتهم لكن الحقائق التاريخية ومن كتب الشيعة المعتمدة تفنّد هذه المزاعم الباطلة التي تحاول تأطير القضايا السياسية بإطار ديني واستغلال عقول ومشاعر السذج باسم (آل البيت) -عليهم السلام -!

وسياسة إيران الانتقامية واضحة المعالم واللمسات اليوم تقوم من قبل أذرعها في العراق من سياسة التهجير القسري وحرق البيوت والاستيلاء على

الممتلكات في ديالى لعدة أسباب منها :

وجود معارضين للحكومة الإيرانية في ديالى كقوات منظمة مجاهدي خلق في معسكر أشرف بديالى ووجود الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني .

وكون المنطقة تحمل طابعاً سنياً ولهذا تمارس هذه السياسة الانتقامية في المناطق الكوردستانية أمام مرأى الحكومة العراقية !

ودور إيران معروف بدعمها للمليشيات الولائية في (شنگال وتلعفر وزمار وسهل نينوى وكركوك والمقدادية) . وهنا يجب أن نوجه التحية لجماهيرنا الشرفاء المخلصين للقضية الكوردية وللرئيس مسعود بارزاني بعد حصولنا على 10 مقاعد في المناطق المستقطعة من كردستان في الانتخابات البرلمانية التي جرت في (10 تشرين الأول 2021) . ووجهت ضربة وصفعة قوية في وجه المليشيات الولائية لكون تلك المناطق تحت سيطرتهم .

أما موقف الدول العربية بصورة عامة فهم يرون بأن العراق جزء من الوطن العربي ومن ثم صهرت القوميات الكوردية والتركمانية والكلدانية والآشورية والسريانية في بوتقة العروبة !

فلو تحدثنا عن موقف الجمهورية العربية السورية من القضية الكوردية نجده سلبياً جداً لكنهم عدلوا عن موقفهم بعد وصول البعثيين إلى السلطة ليس (حباً بعلي لكن كرهاً بمعوية) كما يقول المثل السائر ، فهم ليسوا مؤمنين بالقضية الكوردية وحلها لكن بسبب خلافاتهم مع البعثيين في العراق ، فقدمت دعماً

”

لو تحدثنا عن موقف الجمهورية العربية السورية من القضية الكوردية نجده سلبياً جداً لكنهم عدلوا عن موقفهم بعد وصول البعثيين إلى السلطة ليس (حباً بعلي لكن كرهاً بمعوية) كما يقول المثل السائر..

للحزب الديمقراطي الكوردستاني ومن ثم شكّل الاتحاد الوطني الكوردستاني بسوريا في سنة (1975م) . والحكومة السورية ليست مع حل القضية الكوردية ولا تعترف بشيء اسمه أرض كردستان وأي تحرك من هذا القبيل يهدد أمنها فالنظام السوري مارس سياسة التعريب والتهجير القسري وتوطين القبائل العربية في المناطق الكوردية وتجريدتهم من جنسياتهم على غرار سياسة حزب البعث .

وكان موقف النظام السوري معروفاً بعدم موافقته بانضمام كركوك إلى إقليم كردستان تغزلاً بتركيا التي لها أطماع اقتصادية في المناطق المستقطعة من كردستان .

ولا يمكن أن نعمم بالقول إن جميع الشخصيات العربية موقفها سلبية من القضية الكوردية فهناك مواقف إيجابية متعاطفة مع القضية

الكوردية كـ (جمال عبدالناصر) رئيس مصر و(معمار القذافي) رئيس ليبيا والمملك (عبدالله بن الحسين) ملك الأردن وبعض الشخصيات العربية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة .

إن مشكلة الكورد ليست مع القوميات بل مع عقليات الأنظمة الشمولية التي تقف ضد تطلعات الشعب الكوردستاني .

ومن هذه المنطلقات يمكننا القول بأن الدول الإقليمية كتركيا وإيران وسوريا تخشى من قيام دولة كردستان المستقلة ؛لأن الكورد في تلك الدول ستتهض ضد تلك الأنظمة الحاكمة ! ومن خلال هذا العرض المتقدم يجب على نواب الكورد في البرلمان العراقي بنسخته الخامسة أن يعملوا من أجل تطبيق المادة (140) من الدستور العراقي التي عرقلت وبقيت في أدراج مكتب مجلس النواب .

ربما كثير من القراء لا يتابعون الأحداث التاريخية بدقة وموضوعية ويتعصبون لقضايا وهمية لا أساس لها من الصحة بخصوص المناطق المستقطعة من كردستان .

جميع المناطق الكوردستانية كانت جزءاً من ولاية الموصل (جنوب كردستان) ما عدا (خانقين وشهربان ومندي وبدره) فكانت ضمن ولاية بغداد إبان الاحتلال العثماني .

وتأريخياً عند العرب إذا أطلق مصطلح (العراق) فأان المراد به هو (البصرة والكوفة) فقط !

وإبان الاحتلال العثماني للألوية بغداد والبصرة والموصل فكان قائد الثورة العربية الشريف بن علي شريف مكة عبر مراسلاته واتصالاته مع البريطانيين فأانه كان يقصد بالعراق ولايتي (بغداد والبصرة) !

تأسيساً على ما تقدم أن العاملين الداخلي والإقليمي قد تسببا بعرقلة تطبيق المادة (140) .

إن عودة المناطق المستقطعة من كردستان هي مسألة وقت رغم وجود بعض المعرقلات وهناك من يضع العصا بعجلة التقدم حول القضية الكوردستانية .

اليوم هناك تطور كبير للسياسة الدبلوماسية الكوردستانية في العراق والدول الإقليمية وعلى المستوى الدولي أيضاً فهذه النجاحات لم تأت من فراغ عبثي بل بحكمة الساسة البارزانيين .

وأختم مقالتي بمقولة الرئيس مسعود بارزاني : «اليوم ليس كالأمس ، وغداً لن يكون مثل اليوم »

الهجرة المثيرة لطالبان اليهودية الى اربيل .. ماذا بعدها؟

سلطت وكالة تيليغرافيك اليهودية الأمريكية الضوء على قصة مثيرة لطائفة يهودية يصفها البعض بأنها «طالبان اليهودية» بسبب درجة تشدها الديني، كانت قد حطت في اقليم كوردستان مؤخرًا، في رحلة طويلة ومعقدة لحوالي ٧٠ من أفرادها من غواتيمالا، بحثًا عن ملاذ آمن، ويعتقد انهم كانوا يحاولون الوصول إلى إيران.

فيلي



ولفتت الوكالة الاخبارية اليهودية في تقرير لها ترجمته مجلة «فيلي»؛ أن المجموعة اليهودية المؤلفة من نحو 70 شخصا، تجوب العالم خلال الأعوام الأربعين الماضية بحثًا عن مكان آمن تستقر فيه وممارسة تقاليد الديانة المتشددة.

ونقلت الوكالة عن ناشطين يتابعون حركة الطائفة المسماة "ليف طهور"، وصلوا الى اربيل، وكانوا يخططون لعبور

الحدود إلى إيران للاستقرار هناك. وبحسب الوكالة، فإن من بين هؤلاء الناشطين، أفراد انشقوا عن طائفة "ليف طهور"، أو اقارب لهم ورجال اعمال من الطائفة الحسيدية اليهودية، يشعرون بالقلق من اتهامات بأن الطائفة تمارس انتهاكات بحق الأطفال.

واشارت الوكالة الى ان اختيار "ليف طهور" لإيران، ربما يكون بسبب موقف الطائفة المعادي للصهيونية، مضيئة أن

قادة الطائفة طلبوا اللجوء الى ايران في العام 2018.

وتابعت أنه من غير الواضح ما إذا إيران كانت تعتزم استضافة افراد الطائفة. ونقلت عن الناشطين قولهم انه في الايام الاخيرة، قبل بدء المرحلة الجديدة من هجرتهم، قامت سلطات إقليم كوردستان بإحباط مخططاتهم، حيث احتجزتهم وابعدهم إلى تركيا. وتأسست الطائفة خلال ثمانينيات القرن الماضي في إسرائيل، وتبني "ليف طهور" تعاليم متشددة في تطبيق معتقداتها الدينية، سواء فيما يتعلق بالطعام اليهودي، أو في فرض ارتداء العباءات السوداء الكاملة على النساء، كما يعتقد أن معتقداتهم تفرض على الفتيات الصغيرات الزواج من رجال يكبرهن كثيرا بالعمر.

وتجري حاليا محاكمة في مدينة نيويورك لبعض مسؤولي الطائفة بتهمة تتعلق باختطاف أطفال، وهو تطور قضائي ما لم يحظ باهتمام كاف من وسائل الإعلام الإسرائيلية التي دأبت على متابعة وثيقة لقضية تنقلات هذه الطائفة في أنحاء العالم.

وبحسب الوكالة، فإن أعضاء "ليف طهور" هم بين 200 و300 فرد، من بينهم بالغون ولدوا ضمن التزاوج داخل الطائفة، بالإضافة الى عشرات الاطفال، وهناك عدد كبير من أفراد الطائفة يحملون الجنسية الإسرائيلية.

ولفت تقرير الوكالة إلى أن الطائفة صغيرة، لكن لديها أيضا القدرة على التسبب بحوادث ذات أبعاد دولية، وهي تدافع عن نفسها من خلال الاستفادة من روايات الاضطهاد اليهودي، وهو ما جذب اهتماما كبيرا بها.

وتابع التقرير؛ أن احتمال عبور الاسرائيليين باعداد كبيرة الى "أراضي العدو" في إيران، أثار اهتماما إعلاميا

كبيرا في اسرائيل وتكهنات حول ما يمكن أن يحدث لهم، حيث اعتبر البعض انه يمكن ان يصبحوا اوراق مساومة مثل الجندي الاسرائيلي الاسير سابقا جلعاد شاليط الذي احتجزته حركة حماس في غزة لأكثر من خمس سنوات الى ان وافقت إسرائيل في العام 2011 على الافراج عن اكثر من الف اسير فلسطيني مقابل إطلاق سراحه.

ولفت التقرير إلى أنه من غير المعروف السبب الذي دفع السلطات الكوردية إلى منع مرور المجموعة، ولا السبب الذي دفع تركيا الى تأمين محطة عبور لهم، وكيف ردت اسرائيل على احتمال اندلاع نزاع جديد مع إيران. و اضاف انه "من غير الواضح أيضا سبب موافقة رومانيا على القبول بهم على أراضيها، حيث يعتقد أن المجموعة هبطت بعد مغادرتها تركيا.

ولم يشارك زعيم المجموعة نيخمان هيلبرانز في رحلة الهجرة الجديدة من مجمعهم السكني في غواتيمالا الى اقليم كوردستان، لانه يحاكم في بشبهة خطف اطفال، أمام محكمة في نيويورك. وكان نيخمان صعد كزعيم للطائفة بعد وفاة والده مؤسس الطائفة شلومو هيلبرانز في العام 2017.

واوضحت ان هيلبرانز وثمانية آخرين يخضعون للمحاكمة بسبب اختطاف يانتي تيلر وشايم تيلر في العام 2018 ، وكانتا تبلغان من العمر 14 و 12 عاما عندما تم خطفهما من والدتهما، التي انشقت عن الطائفة، في نيويورك، ونقلهما الى المكسيك حيث عثرت عليهما الشرطة الأمريكية والمكسيكية بعدها بثلاثة أسابيع في مكسيكو سيتي، بعدما تم تزويج القاصرة يانتي الى شخص آخر يدعى ماير روزنر وفق تقاليد الطائفة.

ترجمة: مجلة «فيلي»

ايزدية

ضياعنا في غابات بيلاروسيا ذكرني بهجوم داعش على سنجار

امتازت المرأة الكوردية منذ العصور الغابرة بالشجاعة وقوة الارادة والتحمل، وشاركت جنبا الى جنب مع الرجل في النضال من اجل الحرية والاستقلال وتميزت بالصبر والصمود والقدرة العالية في مواجهة قسوة وشقاء وبؤس وحرمان الحياة الرعوية والريفية، وتولت تربية الطفل وتعليمه الكتابة والقراءة والاعمال اليدوية والفنون التراثية والاعمال اليدوية والفروسية سواء أكان ذكر ام انثى، وفي معظم الاحيان تقوم مقام زوجها.

فيلي

قرر حسين خديدا الهجرة إلى ألمانيا عن طريق الحدود البيلاروسية، غير أنه عاد بخفي حنين إلى المخيم مرة أخرى بسبب اليأس من الوصول الذي أصابه بعد غلق الحدود البولندية بشكل كامل. يقول خديدا لمجلة «فيلي»؛ انه تجرع الموت بعد أن ضاع لأيام في الغابات البيلاروسية على الحدود مع بولندا، مشيراً إلى أن المهاجرين تعرضوا لاعتداءات من قبل الشرطة البيلاروسية. ويضيف «كنا نجهل الخلافات السياسية بين بيلاروسيا وبولندا، كان البيلاروسيون يتاجرون بالمهاجرين بدفعهم لتجاوز الحدود إلى داخل الأراضي البولندية وعندما تجاوزنا الحاجز كانوا يمنعونا

من العودة وهكذا». ويتابع خديدا سرد آلامه: «تعرضنا للجوع والعطش لأيام كنا نخزن الماء والتمر والخبز لكن لم تكن تكفي هذه المؤن لأنها كانت قليلة وكنا نقتصد في الأكل والشرب ورغم ذلك بقينا ليومين في بعض الأحيان بدون اكل او ماء». وبعد اليأس من العبور إلى ألمانيا يقرر خديدا العودة، ويقول «سجلنا اسماءنا لأجل العودة ونقلنا إلى العاصمة البيلاروسية ثم إلى أربيل دون ان ندفع فواتير الطائرة أو الفحوصات أو أي رسوم أخرى». شاني خلات والدة خديدا تتحدث هي الأخرى عن معاناتها في بيلاروسيا وتقول

لمجلة «فيلي»؛ إن «الأيام التي قضيناها في الغابات بين الحدود البيلاروسية البولندية ذكرتني بأيام اقتحام داعش لمدينة سنجار عندما نزحنا وتعرضنا للجوع والعطش والحرمان». وتضيف شاني «صرفنا مبلغ 20 ألف دولار لمصارف النقل والسكن والاكل والشرب ولا ندرى ماذا نفعل الآن». ووصلت يوم الخميس (18 تشرين الثاني الجاري) وجبة مكونة من أكثر من 430 مهاجراً من العالقين في الحدود بين بيلاروسيا وبولندا إلى مطاري أربيل وبغداد. وفي أغسطس/آب الماضي، أعلنت السلطات العراقية إجلاء 690 من مواطنيها ظلوا عالقين لأسابيع على الحدود بين بيلاروسيا وليتوانيا شرقي أوروبا.

وفي أغسطس/آب الماضي، طلبت دول الاتحاد الأوروبي المتاخمة لبيلاروسيا (ليتوانيا ولاتفيا وبولندا) مساعدة من دول الاتحاد الأوروبي، وسط ارتفاع كبير في عدد المهاجرين غير النظاميين القادمين من العراق وأفغانستان وسوريا. واتهمت حكومات هذه الدول الثلاث الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو بتعمد دعوة «سائحين» إلى بلاده، وتسهيل هجرتهم بشكل غير نظامي إليها.

فيما أعلن الرئيس البيلاروسي أن بلاده ستتوقف عن منع وصول المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر أراضيها. والشهر الماضي، أكد العراق رفضه استخدام مواطنيه في صراعات دولية هم بعيدون عنها كل البعد، وأكد أن المهاجرين العراقيين الذين يتدفقون على حدود ليتوانيا من بيلاروسيا مغرر بهم، وهم يستحقون الرعاية من كلا البلدين.



مندلينا

انت أرض الغابرينا



صلاح مندلاوي

في صناعة البسط ألوان خاصة ماركة الجمهوري من ناحية الصبغ والطول والالة التي تعتمد تسمى التون هذا بالإضافة إلى صناعة الدبس وجبس التمر وعصر الرمان وخزن البرتقال في حفر أرضية مغطاة بالياف النخيل والرمل وكانت جذوع النخل تستخدم كسفاف وجسور و (دنك) والذي ساهم في هدر هذه الموارد هم السياسيون المرتبطون بالحكومة المركزية وبعض الشقاوات المدعومين من رؤساء قبائل بحرق مخازن البساتين (مشتح) وطوروها بجعل النفط في لبة النخل لتموت واجهزت الدولة بقطع المياه عن المدينة ولما بنيت مدينة الثورة في 1960 هاجرت نصف المدينة لوجود مساكن رخيصة فأصبحت منطقة ال (55) غاليتههم مندلاوية لأبل مختاريتها مندلاوية تدربوا على الإيذاء. ومن المفارقات ان الشاعر عبد الرزاق عبد الواحد ومعروف الرصافي نفيا الى مندلي ويتحدثون عن عملية نقل المواشي بسيارات الباص وقد تعرض عبد الرزاق لسيل من بول الاغنام المربوطة على سقوف الباصات وضاعت المدينة لانهم لم يجدوا في الدولة من يرعاها ولان دول الجوار هي الاخرى تريد تقليد العراق في (الارض لمن يزرعها) تحول الاقطاع الى الزراعة الفردية دون وجود مبالز وتحول النظام الاقتصادي الى اشتراكي ثم العودة الى الراسمالي فضاع الشعب بزياداته وفي كل يوم هجرة جديدة واخر وجبة من المهاجرين المحاصرين بين بلاروسيا وبولندا .

فتحت عيني على قرية صغيرة تسمى مندلي وهي تصدر الى باقي العراق.

1 - البرتقال 2 - الرمان 3 - التمر 4 - الحنطة 5 - الشعير وفي المجالات الاخرى

1 - الحصران كمدا عريضة وذات النصف متر عرضاً وطول مترين للكرويتات فكانت سوق النجف والكاظمية درجة أن قسماً من الصناع قد انتقلوا وعوائلهم اليها واهم العوائل التي تتهن في قلعة بالي بيت حجي مبارك توفيق وصادق وباقر وحسن وهني مني حجي شمي وفائدتها انها تمنع الاصابة بالروماتيزم وسهلة للغسل وفي المجالات النسيجية البسط واليان والجاجيم والاحرام وحتى عباءات الصوف واغطية الدواب البردعة والسرج.

وفي الحياكات كانوا يستعملون الاطارات المستهلكة تقريباً شبه مجانية تغطي بجلود رقيقة تحول دون الانزلاق على الارض العشبية وتصدر بالأطنان بحيث صارت مهنة تسمى الخفافة.

والحيوانات الابقار والاغنام والماعز حتى ان قسماً منها كانت تأتي من دول الجوار.

اضافة الى استيراد التبن والتباكو حتى ان فخذاً من قلالوس قد سكنت شارزور وهم الديالكو بيت خليفة يونس.

اما جلود الحيوانات فقد كان سوق مندلي سوقاً مهمة الى بغداد بعد تغطيتها بالملح وقد كان عمو شاكر والحاج محمود ذوي نفسية طاهرة كسبوا ثقة سوق المفرد وسوق الجملة.

ولقد كانت لنسوة مندلي ابداعات

الفساد في العراق.. مرض متجذر في العروق

بعد محاولات مستفيضة ومتعددة
وبنية صادقة في معرفة ما كان
يجري في الأيام الماضية بغية
الاستفادة منها واخذ الدروس
والعبر والوقوف على اهم الامراض
السياسية والإدارية التي كانت
تعاني منها الحكومات العراقية
السابقة، وكانت أسباباً كافية
لسقوطها وكره الشعب لها ومقارنة
تلك الأيام بالوقت الحالي وكيفية
التخلص من هذه الأوبئة التي أكلت
من جسم الشعب حتى النخاع ...

عبدالله جعفر كوفلي



اسرارها وقوتها وضعفها وتعاملها مع
الأحداث ويمكن الاستفادة منه ..
وخلال تصفحنا لهذا الأرشيف وقع
العيون على مواضيع عديدة، منها ما
جزّنا الى المتابعة والقراءة هو موضوع
الفساد الإداري والمالي الذي كان يعاني
منه الحكومات دون استثناء وبدرجات
متفاوتة بل كان سبباً رئيسياً لكره
الشعب لها وتذمرهم منها وسقوطها،
بل نستطيع القول بأنه كان سبباً مباشراً
للإنقلاب على النظام الملكي في 14 تموز
1958 وعلان النظام الجمهوري بقيادة
عبدالكريم قاسم.
فعلى سبيل المثال لا الحصر نشر في
جريدة الاستقلال التي كانت جريدة
يومية سياسية مستقلة في عددها الأول
بتاريخ (9 تشرين الثاني سنة 1958)
أي بعد الانقلاب بحوالي أربعة اشهر
موضوعاً بعنوان رئيسي على الصفحة
الأولى (الماني يكتب عن العراق في
العهد البائد / الشعب العراقي يكره
نوري السعيد و عبدالله و فيصل) وتم
نشر الخبر بالتفصيل في الصفحة الثالثة
وتجنباً للإطالة نورد مقتطفات من
مقال كتبه صحفي الماني زار العراق في
أواخر عام 1957 أي قبل الانقلاب بأقل
من سنة بعد زيارته لإيران وفي طريق
عودته زار بغداد ومكث فيه لأيام و
بعد عودته الى بلاده المانيا نشر مقالاً
في جريدته في اقليم بافاريا الألمانية وتم
ترجمة المقال من قبل هيئة تحرير
جريدة الاستقلال ولم تصل الجريدة
الألمانية الى العراق لما انطوى عليه من
أقوال ونقل للواقع الملموس في العهد
الملكي وبغية عدم اطلاق المواطنين عليه

وأهتمامات حكوماتها وعلاقاتها الدولية
والإقليمية وكيفية معالجتها للمشاكل
وتخطي الصعاب وإنه بحق أرشيف
كبير ومثل منظراً الى الماضي العراقي
بتحالفاتها وصراعاتها ومواقفها و خفايا

فقد تمكنا من الحصول أرشيف قيم
لأغلب الجرائد والمجلات العراقية
الصادرة منذ عام 1913 التي تحتوي
على مواضيع مهمة للغاية، ويمكن
للمرء ان يتطلع على تاريخ دولة العراق

وأن أهم ما ورد في هذا المقال:

يرسل معي الدليل الذي يحمل التعليمات الرسمية التي توصيه إلا يسمح لعين الزائر ان تقع على ما يجب ان تقع عليه وهو يصلح لسياسة الحكومة (مبنى جديد أقيم للزينة -

جسر شيد في ظرف من الظروف ...) بينما كنت انتهز الفرصة (أوقات الفراغ) وهي قليلة جداً لأتصل بأحد المثقفين من العراقيين كي يكون دليلاً صريحاً وقد تعرفت بالفعل عليه وهو شاب مملوء غيرة وحماساً ولطيف يتكلم الإنكليزية بطلاقة ..

قلت للصحفي الى اين يا مستر (ك)؟ فقال: الى قلب العاصمة الى حيث يعيش الفقراء و وصلنا بعد حوالي ربع ساعة الى منطقة يكاد سكانها يعيشون في القبور فهي مجموعة من الطرق الضيقة اضطررنا ان نوقف السيارة في مكان خرب وأن نترجل وسرنا وسط تلك الدروب والمنعطفات التي غرقت بالمياه الآسنة وتفوح منها الروائح النتنة.

اجتمعت بخليل من الناس واستمعت الى آرائهم في أنفسهم وفي بلادهم وفي حكومتهم وحتى في قوميتهم، فتحوا لي قلوبهم وتحذثوا لي حديث الشاكي المتذمر ليس من أوضاعهم الداخلية فحسب بل حتى من سياسة بلادي ومن حكومتي بالذات.

فهمت منهم انهم لا يكرهون الأجنيبي كما قيل بل يكرهون سياسة الأجانب فقط ومع ذلك فإنهم لا يكرهون الأجانب في اشخاصهم بل يكرهون سياسة بلادهم.

ان حكومة العراق لا يمثل شعب العراق ، ان في العراق رجلاً واحداً يقبض على



وهناك من يعاونهم من المواطنين بدوافع متعددة .

ان الفساد الإداري والمالي من الأمراض الفتاكة التي تفتك وتآكل من جسم الشعوب والحكومات وتؤدي الى التذمر والكره لهذه الحكومات وبالتالي إسقاطها.

ان العراق كان ولا يزال الى يومنا هذا يعاني من هذا الوباء القاتل بل بات الفساد في زماننا فناً وعلماً وخبرة وخرجت من اطارها الفردي الى المجموعات والمنظمات .

كل حكومة قائمة تحاول بشتى السبل تشويه سمعة الحكومة السابقة لها واتهامها بالفساد والتقصير والإهمال في تقديم الخدمات وتصف عهدها بالايام السوداء وهكذا دواليك الى يومنا هذا، وتستمر بل خرجت من اطار الحكومة الى المستوى الفردي حيث ان من يتولى منصباً ادارياً يحاول تشويه سمعة من قبله واتهامه بعدم الإخلاص والنزاهة وأفتقاره الى العلم والدراية في مجال اختصاصه وان طال مدة توليه لهذا المنصب .

ان الكتابة عن هذا المقال لا يعني كرهنا للعهد الملكي او ان العهد الجمهوري قضى على الفساد، فلكل عهد نسبة متفاوتة في الفساد وهذا يعني ان الفساد متجذر في العراق وأصبح دماً يجري في العروق. لذا فإن موضوع الإصلاح مهم وكبير و يحتاج الى جهود وقدرات كبيرة وإرادة فولاذية وتضحيات جسام، لأنها تصطدم بالعقبات و المصالح الشخصية، ولكن من يصلح لا يبالي بهؤلاء المتطفلين ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هل نعيش اليوم نفس تلك الأيام ؟

رئيس الدائرة أو من محسوبي أصدقاءه والعجب ان كل رئيس دائرة يحسب نفسه وكأن الدائرة ملكاً شخصياً له يتصرف فيها كما يشاء. نوري السعيد يعرف جيداً كل هذا ولكنه يتغاضى عنه وله العذر فإن سبيله الوحيد لاستمرار سيطرته وتحكمه هي إطلاق العنان لمثل هؤلاء، على هذه الصورة إن الموظف الحر النزيه والرجل المخلص المستقيم لا مكان له في حكومة نوري السعيد لانه عندئذ يصطدم بالصعوبات ويتهم

بآرائه الهدامة. في العراق بشر عراة يسترون أجسامهم بالطين. هذه العبارات وغيرها الكثير احتوته مقال الصحفي الألماني و وردناها في سبيل المثال ويمكن ان نخلص الى النقاط الاتية: ان الأجانب وخاصة الصحفيين منهم يكتبون عن أماكن زياراتهم ويبحثون عن مكامن الأمور والخفايا من الاسرار والموضوعات ويتصلون بالمتذمرين والباستين من تصرفات حكوماتهم

البرلمان وقميص عثمان!

في شهر تشرين الأول عام 2010، عثر في بغداد على أكثر من 600 قطعة أثرية مفقودة تركت في مخزن بمكتب رئيس مجلس الوزراء آنذاك بعد عامين من قيام الحكومة الأمريكية بإعادتها للعراق، بحسب بيانات من المتحف العراقي ببغداد والجيش الأميركي ...

كفاح محمود كريم

يُسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) الحاكم المطلق في تلك الدول؛ وذلك باستخدام أدوات ديمقراطية من خلال صناديق الاقتراع ذاتها التي كانت تُستثمر من قبل الأنظمة السابقة، وبغياب أي مفهوم للمواطنة الجامعة أو أي وعي ديمقراطي وطني حر. مع تراكم متكلس للإرث الاجتماعي والديني والقبلي البدوي من العادات والتقاليد والتركيبات الاجتماعية القديمة، تحولت هذه الأنظمة المستحدثة إلى أنظمة شمولية أكثر تشدداً من التي سبقتها، خاصةً في تغليب مكوّن على آخر في بلدان متعددة المكونات كالعراق وسوريا وليبيا واليمن، التي استبدلت

خلال شعارات ونصوص وفتاوى دينية ومذهبية وأعراف قبلية لاحتواء العامة من الأهالي المغيبين تعليمياً وثقافاً ووعياً واللاهئين وراء لقمة العيش بسبب البطالة والفقر المدقع!. وفي التجربة العراقية وبعد أن أسقطت الولايات المتحدة هيكل نظام حزب البعث الشمولي، تم تشريع دستور دائم حظي بتصويت الغالبية العظمى من الناخبين العراقيين في عام 2005، حيث أقرّ الدستور الجديد النظام البرلماني بمجلسين الأول للنواب والثاني اتحادي يضم ممثلي مكونات العراق بما يشبه الكونغرس الأمريكي والعموم البريطاني



العقيدة القومية بأخرى مذهبية وميليشيا دينية ومذهبية بدلاً من ميليشيا قومية وحزبية فرضت هيمنتها على الشارع الانتخابي وأدواته في صناديق الناخبين، ناهيك عن آلاف مؤلفة من رجال الدين وملحقاتهم وأجهزة دعايتهم التي اعتمدت منابر المساجد والحسينيات والمناسبات الدينية من

الذي ساد أنظمة الحكم قبل عمليات التغيير أو التجميل التي استهدفت الهياكل الإدارية وخاصةً السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتحولت مع التغيير الفوقي الذي حصل إلى ما كان

في الديمقراطيات الحديثة التي أنتجتها عمليات التغيير الفوقية سواءً فيما سُمي بالربيع العربي أو التي تميزت بتدخل جراحي أمريكي أوروبي عربي كما في العراق وليبيا، ورثت بالكامل ذات النهج

ذات التوجه المذهبي بحجة الأغلبية العددية (تخميناً) لعدم وجود أي تعداد عام للسكان منذ أكثر من ربع قرن وبالاتماد على تكهنات وتقديرات لا يمكن اعتبارها سنداً قانونياً يؤهل تلك القوى للاستحواذ على كل مراكز القرار السياسي والأمني والعسكري والمالي الذي أدى إلى بلورة ملامح اللا دولة التي تناصب الدولة العداء وتعمل على اضعاف مفاصلها وهيئاتها إلى الحد الذي يحول العراق من نظام ديمقراطي برلماني مفترض إلى نظام شمولي بأدوات ديمقراطية، حيث أكدت نتائج الانتخابات الأخيرة التي جرت في العاشر من أكتوبر 2021م والتي أظهرت تراجعاً كبيراً لتلك القوى التي وقفت سرا وعلانية وراء مشروع اللادولة، ورغم ما بذلته من محاولات الهيمنة على صناديق الاقتراع باذرعها العسكرية وفصائلها الميليشيائية، وإصرارها على إلغاء تلك النتائج أو إشاعة الفوضى وتعطيل الدستور والحياة السياسية، فإن مشروع الدولة تقدم بشكل كبير إزاء تقهقر تلك القوى التي كانت قد اعتبرت البرلمان ليس أكثر من قميص عثمان تثبت به شرعيتها، وسُلماً تعتلي به منصة الحكم والتفرد كما حصل في تنصيب رئيس الجمهورية خارج إطار العرف السائد وفرض مرشح حزبي باستخدام أغليبيتها، ناهيك عن تشريع قانون الحشد الذي يتقاطع مع المادة الدستورية التاسعة أولاً، والتي تنصّ على أنه:

«يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة» أي بمعنى المنع الكامل لإنشاء أي فصائل أو جماعات مسلحة خارج المنظومة العسكرية الرسمية للبلاد، إضافة إلى الممارسات والكيانات التي أسستها رغم منعها وتحريمها في الدستور حسب المادة السابعة أولاً والتي تنصّ على أنه:

« يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يجهد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون». وللأسف ليس الحال في بقية دول الحبو الديمقراطي (ليبيا وسوريا واليمن) أفضل من العراق، حيث غياب مفهوم جامع للمواطنة وانعدام أي وعي ديمقراطي وطني، مع هيمنة التيارات الدينية المذهبية وشيوخ القبائل والعشائر والمال السياسي والتدخلات الإقليمية في ظل فساد مالي مريع أدى إلى انحدار خطير في مستويات المعيشة وتدهور الخدمات وانتشار البطالة وأعمال الجريمة المنظمة من قبل جماعات مسلحة وأذرع ميليشيائية لمعظم الكتل والأحزاب المهيمنة على البلاد، بما يعيق أي تطور نوعي للتطبيقات الديمقراطية وفشل ذريع لنظام الحكم وعملياته السياسية. إن نتائج الانتخابات الأخيرة اثبتت فوز اصحاب مشروع الدولة امام تلك المجموعات المنفلتة التي تحاول اضعاف الدولة لحساب فوضى اللا دولة واذرعها المسلحة، وما الصراع الحالي بين الرابحين والخاسرين في سباق الانتخابات حول النتائج، الا اصرار تلك القوى على ايقاف عجلة تقدم واستقرار البلد الذي انتفض شعبه وعاقب تلك الكيانات التي تسببت في انحداره وتقهقره، وهي بالتالي فرصة تاريخية جديدة للانعتاق من هيمنة العقلية الشمولية التي كانت تمثلها قوى الخاسرين، وعكس ذلك فان العراق سيقع بالكامل في حقبة سوداء أكثر ظلاماً وتطرفاً من الأنظمة السابقة التي حكمته منذ 1958 ولحد يومنا هذا!!.

اقرار قوانين التقاعد

الادعاء بحاجة
الدولة والتغاضي
عن حاجات
المستحقين
ومتغيرات الحياة



لم يتوصل سكان العراق حتى الآن، لاسيما المعنيين منهم بالسعي إلى التقاعد والحياة الهادئة بعد سني العمل المضن، لم يتوصلوا إلى الفهم الواضح للصيغة النهائية لقانون التقاعد، ففي كل آن تجري مراجعة تعديلات جديدة، وكثيرا ما أعلن عن قراءة اولى وثانية للتعديلات من دون ان يرى النور مجمل القانون، بحسب المراقبين، يضاف إلى ذلك إخفاق مجلس النواب الاتحادي في عقد جلساته بخاصة في الأيام الأخيرة من تواجده قبل حله.

فيلي

أنظمة التقاعد في المنطقة وعدم مواكبة العصر وبحسب المتابعين فبرغم أن أول أنظمة التقاعد العربية أقرّت منذ وقت مبكر وكان ذلك في الجزائر (1949) وبعدها في مصر (1955) مثلاً إلا أن هذه الأنظمة لم تشهد تغييرات كافية لتتناسب مع المتغيرات الاقتصادية محلياً وعالمياً، بحسب المحللين الذين يرون أن تلك الأنظمة في العالم العربي تنهمك بالسياسة و بأمور تعدّها أكثر إلحاحاً، وتنسى التقاعد وتتركه وحده لمواجهة صعوبات حياته بعد سني العمل الشاق، برغم ان حاجات الناس هي اساس بناء البلدان.

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن أنظمة التقاعد العربية تغطي 35 بالمئة فقط من السكان «يفترض ان تغطي نسبة 100%»، وتوصي بضرورة اتخاذ إجراءات جديّة لإصلاح الخطط التقاعدية قبل أن يفوت الأوان؛ بحسب تعبيرها فأعداد المتقاعدين في الدول العربية في تزايد مستمر. ومن الضروري التنويه هنا إلى تقارير الأمم المتحدة، التي تلمح إلى أن أعداد المسنين (فوق سن 65) في المنطقة العربية ستتجاوز أعداد الأطفال (تحت سن الـ 15) بحلول عام 2050، ويعود ذلك لعدة أسباب منها تراجع معدلات الخصوبة والولادات وارتفاع متوسط

الأعمار في دول عدة، وتضيف الأمم المتحدة انه في الوقت الذي ينتظر فيه كثير من الناس بلوغ سن التقاعد لبدء مرحلة جديدة في حياتهم براحة بعيداً عن ضغوط العمل والحياة المستمرة، يضطر كثير من المتقاعدين في العالم العربي إلى إيجاد عمل يسد لهم رمق العيش ويضمن لهم حياة كريمة، لكنهم غالباً ما يجبرون على قبول وظائف في قطاعات غير نظامية تحت ظروف غير عادلة تنهكهم، بحسب تقارير المنظمة الدولية. وفي العراق برغم مرور مدة طويلة منذ إسقاط النظام المباد قبل اكثر من ١٨ عاما فإن اصدار قانون عصري

”

**المسؤولين لا يتطرقون الى افواج
الاطباء والصيدالة الذين تخرجهم
المؤسسات التعليمية في كل عام
كبدل عن المتقاعدين، فيمكنون عاطلين
عن العمل؛ كما يشير المتخصصون
بالقوانين إلى أنه كثيرا ما يرد الحديث
في العراق عن حقوق الحكومة على
العاملين في العمل من دون التطرق
إلى حقوق هؤلاء في التقاعد التي تعد
متواضعة كثيرا قياسا إلى دول العالم.**

دفع رسوم الإيجار والخدمة ورسوم الرعاية الصحية والتأمين طويل الأجل وكذلك تكاليف الطعام والملابس، ويحق للشخص الحصول على التأمين الأساسي إذا وصل إلى السن القانوني للحصول على معاش الشيخوخة النظامي، أو لا يوجد لديه أي أصول، ودخله الشهري أقل من 838 يورو، بما في ذلك المعاش التقاعدي، وتراعى في ذلك أجور المهنة الممكنة ودخل الزوج أو الزوجة، بحسب القانون الألماني، كما وأصبح ما يسمى بـ «المعاش التقاعدي الأساسي» «Grundrente» متاحاً منذ كانون الثاني 2021؛ ويمكن الحصول عليه في حال بلوغ الحد الأدنى لسن معاش الشيخوخة الاعتيادي، ويقدم طلب للحصول على التأمين الأساسي مباشرة في مكتب الرعاية الاجتماعية التابع لمكان الإقامة، وتجديد الطلب كل 12 شهراً. وثمت معاش «Riester» و «Rürup» من طرق الادخار المدعومة من الدولة تسهم الدولة فيه بمبلغ شهري معين في حساب تقاعد الشخص المعني، إذا كان الشخص يدفع أيضاً مبلغاً معيناً كل شهر ويمكن لأي شخص يسهم في التأمينات الاجتماعية تقديم طلب للحصول على معاش «Riester»، حتى إذا لم تكن لديه وظيفة أو عمل، وذلك يعد مفيداً بشكل خاص للأشخاص ذوي الدخل المنخفض ولديهم عديد من الأطفال، ويمكن للعاملين لحسابهم الخاص والمستقلين الحصول على معاش «Rürup» والميزة في هذا هي أن مساهماتهم معفاة من الضرائب.

أو الاختلاس بصرف النظر عن مدة الحكم ونوعه». تجارب العالم وحساب راحة كبار السن في ألمانيا مثلاً وبشكل عام، تجري تغطية الأفراد الذين يتلقون معاشاً قانونياً بما يسمى «التأمين الصحي للمتقاعدين»، من قبل شركات التأمين الصحي في حال كان الشخص قد تعاقد سابقاً مع شركة تأمين صحي محددة، يمكنه البقاء معها بعد التقاعد، وإذا لم يحصل الشخص على أي معاش تقاعدي أو كان المعاش التقاعدي منخفضاً للغاية ولا يغطي تكاليف المعيشة، يمكن تقديم طلب للحصول على ما يسمى «التأمين الأساسي» «Grundsicherung»، يدفع بدلاً من مشابهاً للمساعدة الاجتماعية، حتى يتمكن الشخص من

يستحق مكافأة تقاعدية، فيما لم يزل الجدل بشأن مكافأة الخدمة يثير في أيامنا الحالية كثيرا من المشكلات؛ كما لم تزل مواد القانون بشأن رواتب المسؤولين مثار اخذ ورد ولم توضح لحد الآن، فيما قانون عام 1966 نص من دون لبس على « يستحق الوزير راتباً تقاعدياً عن خمسين دينارا ان كانت خدمته التقاعدية لا تقل عن عشر سنوات واقل من خمس عشرة سنة ولا يقل عن ستين دينارا ان كانت خدمته التقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة»، كما نص على منع حتى المتهمين بالتزوير من الاستحقاق التقاعدي اذ نصت مادة 4 / 1 ج «يحرم الموظف أو المتقاعد من الحقوق التقاعدية إذا ارتكب جريمة التزوير

السن القانونية يتسبب بخسارة صندوق التقاعد ل 3 سنوات من التوقيفات التقاعدية»، مشيراً بالقول ان «الملف كان سياسياً بامتياز، مدعياً أن «الإحالات المبكرة تضر صندوق التقاعد وتربك عمل الهيئة لانه ستصبح هناك اعداد كبيرة محالة على التقاعد وان هناك تعديلاً للقانون سيرى النور في الأيام المقبلة لأن فيه بعض الهفوات نتيجة التسرع باصداره». والمفارقة هنا ان قانون التقاعد المدني رقم (33) لسنة 1966 كان سلسا وواضحا ففي مادة 2 يمنح كل موظف تنتهي خدمته الحقوق التقاعدية إذا كان قد أكمل خمس عشرة سنة أو أكثر في خدمة تقاعدية، و إذا لم يكن قد أكمل خمس عشر سنة في خدمة تقاعدية

الاطباء والصيدالة الذين تخرجهم المؤسسات التعليمية في كل عام كبدل عن المتقاعدين، فيمكنون عاطلين عن العمل؛ كما يشير المتخصصون بالقوانين إلى أنه كثيرا ما يرد الحديث في العراق عن حقوق الحكومة على العاملين في العمل من دون التطرق إلى حقوق هؤلاء في التقاعد التي تعد متواضعة كثيرا قياسا إلى دول العالم. وكان مدير عام الهيئة الوطنية للتقاعد في العراق قد قال، أن آخر إحصائية لعدد المتقاعدين لشهر كانون الأول 2020 بلغ نحو مليونين و486 ألفاً، مقسمين بحدود مليون و942 ألفاً ضمن الهيئة ونحو 544 ألفاً ضمن صندوق التقاعد»، وبشأن قانون التقاعد الجديد، يقول ان «تخفيض

مكتمل لتقاعد ينصف العاملين لم يزل طبي المباحثات المملة، برغم أن تلك المدة كافية لإصدار قانون يفترض أن يكون سهلاً وسلساً، وحتى شهر آب عام ٢٠٢١ لم يزل الحديث يدور بشأن قراءات ونقاشات لإصدار قانون التقاعد الموحد؛ ففي 22 آب 2021 قالت لجنة الصحة النيابية ان مجلس النواب العراقي لديه نية في تعديل قانون التقاعد، وصرحت لوسائل الإعلام انه «من الصعب ان يحال الاطباء واساتذة الجامعة والقادة العسكريين على التقاعد في سن 60 عاما وهم في أوج الخبرة المهنية، التي لا بد من الاستفادة منها في خدمة البلاد والمواطنين»، بحسب قولها؛ ويلفت المتخصصون الى ان المسؤولين لا يتطرقون الى افواج

تقرير أمريكي

الكاظمي رجل نادر ورافض لأنهار الدم



مايكل نايتس

مايكل نايتس هو زميل في برنامج الزمالة «ليفير» في معهد واشنطن ومقره في بوسطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج.

فيلي



وصف تقرير امريكي للباحث في معهد واشنطن الامريكي مايكل نايتس، رئيس الحكومة العراقي مصطفى الكاظمي بـ«الرجل النادر الراض لأنهار الدم». وخلص نايتس في التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، الى ان «محاولة الميليشيات اغتيال رئيس الحكومة العراقي مصطفى الكاظمي، تؤكد انه «قد فعل شيئاً صحيحاً للعراق خلال العامين الماضيين، معتبراً ان على المجتمع الدولي أن يدرك مدى ندرة العثور على زعيم يرفض إطلاق العنان للوحشية عندما يكون تحت ضغط شديد، وان تعيين مثل هذا القائد لرئاسة الحكومة المقبلة، يمثل خطوة إيجابية وحيوية تجعل التغيير الإيجابي ممكناً.

وتحت عنوان «ترويع مصطفى الكاظمي» كتب نايتس تقريراً قال فيه، إنه «في اللغة الإنكليزية القديمة، تعني كلمة ترويع اختباراً للصبر والجلد، أو معاناة مع تجربة مريرة، أو التعرض للإغراء والتعذيب، وفي الديانة المسيحية، يمر المسيح بتجربة مروعة بعد موته وقبل قيامته وهو يعبر الجحيم».

واضاف «من المؤكد أن رئيس الوزراء الكاظمي لا يدعي أنه أكثر من مجرد رجل يبذل قصارى جهده، لكنه أيضاً يمر بتجربة مروعة بينما يعيش العراق محنته المعتادة من انتخابات ومساومات سياسية شاقة ومساو لتشكل الحكومة».

إيران في خلال العملية السابقة لتشكيل الحكومة في نيسان/أبريل 2020، عندما قام حوالي مائة رجل مسلح من ميليشيا «كتائب حزب الله» المدعومة من إيران بمحاصرة الكاظمي وحراسه في دار ضيافة رئاسة الوزراء، وهو نوع من الفنادق المخصصة للمسؤولين والزوار الحكوميين. وكان الكاظمي آنذاك رئيس جهاز المخابرات الوطني. وتابع انه «على الرغم من أن رجاله يتمتعون بحماية جيدة، فانهم كانوا عاجزين أمام مائة رجل من رجال الميليشيات الذين حمل بعضهم قذائف صاروخية من نوع «آر بي جي» مصممة لتفجير المركبات المدرعة والمخابئ».

واضاف أن «حزاس الكاظمي كانوا قد اشتبكوا مع مقاتلي «كتائب حزب الله» قبل بضعة أيام، فانتهزت «كتائب حزب الله» الفرصة للقبض على حارس شخصي وتعنيفه وإلقائه في السجن، وذلك بهدف توجيه رسالة إلى الرجل الذي توقع الكثيرون أن يصبح رئيس الوزراء القادم.

واعتبر التقرير ان «محاولة التهيب هذه جاءت بالفشل، فقد أصبح الكاظمي فعلاً رئيساً للوزراء، حتى بعد أن حذر حسين مؤنس (أبو علي العسكري) من أن تعيينه سيعتبر عملاً حربياً وسوف «يحرق ما تبقى من استقرار العراق». وعاد التقرير الى حزيران/يونيو 2020 عندما كان الكاظمي قد استقر في منصب رئيس الوزراء، ولكنه ظل مقيماً في الفيلا نفسها الواقعة على ضفاف نهر دجلة، والتي يملكها كاتب مشهور وصديق للكاظمي، مذكراً بأنه عندما الكاظمي امر بالقبض على «إرهابي من كتائب حزب الله»، أرسلت الميليشيا قافلة أخرى من الشاحنات المسلحة إلى منزله ونصبت مدفعاً مزدوج الفوهة مضادا

للطائرات في الخارج أثناء «التفاوض» على إطلاق سراح السجين. وتابع قائلاً ان «ما لا يعرفه معظم العراقيين هو أنّ الكاظمي لم يطلق سراح عنصر كتائب حزب الله بعد محاولات التخويف هذه، وبدلاً من ذلك، تم إطلاق سراح العنصر بعد أشهر عدة بموجب أمر صادر عن هيئة قضائية تعرضت للتخويف».

واضاف انه «بعد أسابيع فقط من توليه رئاسة الوزراء، وتلقيه إشارات مرتجفة من قادته العسكريين، لم يكن الكاظمي مستعداً للمخاطرة بالدخول في حرب واسعة النطاق مع الميليشيات». وأوضح التقرير ان «الكاظمي يتمتع اليوم بحماية أفضل مما كانت عليه في ذلك الوقت، حيث صممت إجراءاته الأمنية ودعمه الدولي بدقة، لردع الجيش الصغير من قوات الميليشيات المتوفرة لمهاجمته، ولهذا أطلقوا عليه طائرة بدون طيار بدلاً من ذلك».

ولفت التقرير الى انها ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها منزل الكاظمي لهجوم بطائرة مسيرة، ففي 4 آذار/مارس العام 2021، استشعرت الميليشيات بشكل صحيح بداية مفاوضات قبل الانتخابات لتهميشها بعد انتخابات 10 تشرين الأول/أكتوبر المقبلة، فردت بإلقاء طائرات مسيرة على منازل كبار القادة السياسيين، بمن فيهم الكاظمي، وضربت مروحة رابعة («كوادكوبتر») منزله في تنبيه مسبق إلى هجوم الطائرة المسيرة المسلحة في 7 نوفمبر.

وبرغم اشارة التقرير الى ان استراتيجية الكاظمي بالرد التدريجي ضد الميليشيات، بطيئة بشكل محيط لانها تقتصر على استبدال ضابط مفضوح من هنا، واعتقال إرهابي واحد من هناك، وقضية واحدة لمكافحة الفساد، إلا انه

99

يؤكد استهداف الميليشيات المتكرر للكاظمي، بما في ذلك الهجوم على منزله أن الكاظمي كرئيس وزراء للعراق، فعل شيئاً صحيحاً خلال العامين الماضيين .

66

اضاف ان الاعتقالات تتراكم والقضايا المرفوعة أمام المحاكم تؤقي ثمارها، موضحاً «مثل هذا العمل يستغرق وقتاً طويلاً، والعراقيون محقون في نفاذ صبرهم». وتابع قائلاً «في حين أنّ أي رئيس وزراء عراقي يمكن أن يصبح بسهولة ديكتاتورا وقائدا لفرق الموت، فان الكاظمي لا يريد أن تسيل أنهار من الدماء في بغداد إذا كان بالإمكان تخفيف آلام الناس العاديين عبر إضعاف تلك الميليشيات بشكل تدريجي وثابت».

من العراقيين الذين يواصلون الدفاع عن سيادة القانون، وعلى المجتمع الدولي أن يدرك مدى ندرة العثور على زعيم يرفض إطلاق العنان للوحشية عندما يكون تحت ضغط شديد للقيام بذلك». وذكر التقرير بان «الميليشيات المدعومة من إيران استهدفت هذه المرة الدرجات الأمامية في منزل الكاظمي المتواضع على نهر دجلة، وأنه على هذه الدرجات بالذات وقف قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانلي يعرض على الكاظمي

رئاسة الوزراء في العام 2018 شرط أن يوافق على الخضوع لظهران ويكون رئيساً لحكومتها في العراق، وعندما رفض، اختاروا عادل عبد المهدي بدلاً منه، واستمرت حقبة المدمرة لعامين فقط».

واضاف ان «الكاظمي اصبح رئيساً للوزراء بعد ذلك لكن ليس بفضل تدخل إيران، وبرغم من تهديدات القتل من إيران وميليشياتها». والآن، يقول التقرير انه «في حين يسعى العراق الى تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات، فان الميليشيات ذاتها وضعت خطأ أحمر يفيد بأن رئيس الوزراء القادم يمكن أن يكون أي شخص باستثناء الكاظمي. وبالطبع ينقل هذا التصرف إلينا رسالة ما».

وذكر التقرير بقول الكاتبين العراقيين حمزة حداد ومحمد الوائلي في مقال نشر في «منتدى فكرة» (التابع لمعهد واشنطن) في العام 2018، بان العراق بحاجة إلى قائد ذي رؤية إذا ما أريد للبلاد أن تتعافى»، لكن التقرير قال ان العراق يحتاج أيضاً إلى قائد شجاع ذي ضمير حيّ وحسّ بالمسؤولية».

واضاف انه «في ظل هذا النظام المركزي، من الضروري وجود رئيس وزراء جيد لإبقاء العراق على المسار الصحيح، وان تعيين مثل هذا القائد يمثل خطوة إيجابية وحيوية تجعل التغيير الإيجابي ممكناً، وأنه بغض النظر عما إذا كان الكاظمي سيصبح رئيساً للوزراء لولاية أخرى أم لا، تشير جهود الميليشيات لإغرائه وتعذيبه، إلى أنه فعل شيئاً صحيحاً في هذين العامين الماضيين، وأنه على رؤساء الوزراء المقبلين أن يحذوا حذوه في المستقبل، وعلى أصدقاء العراق دعم المثل التي قدمها».

العرب تعيش بين أطلال التاريخ

فيلي



على الرغم من انحسار الاعتقاد بنظرية المؤامرة في كل ما يحصل من أحداث داخلية وخارجية، لكن الاعتقاد بها يظل علينا بين الحين والآخر، في بارانويا جماعية تبني الاستدلالات على أسس وهمية، تستخلص منها حقائق مطلقة. هذه البارانويا تتطور الى تجليات وبائية بين أفراد الشعوب التي تشهد الحروب والنزاعات، وفي مجتمعات الفساد، وفي حقبة الانكسارات الداخلية والخارجية، حين يفقد الفرد الثقة بأمته، ويتصرف بسلك، ناجم عن الاستلاب الحضاري والوجودي.

وأكبر ما أصاب العراقيين والعرب من هذا الداء الفكري، تلك الأحداث المرتبطة بالحرب العالمية الأولى والثانية، والتي

انتابت بنتائجها اغلب دول العالم، لاسيما أوربا والشرق الأوسط، لكن العرب يصرون على أنّ ما حدث كان مؤامرة مدبرة ضدهم، وحدهم، محجّمين عن إدراك عالم جديد يتشكّل. قرعت تداعيات الحرب الأولى، أبواب أوربا، قبل العرب، حين سقطت إمبراطوريات النمسا والمجر وروسيا والدولة العثمانية، ورسمت خريطة جديدة للشرق الأوسط.

وأحدثت الحرب دولا، مثل تشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، واتفق الأقوياء على توحيد بولندا التي كانت مقسمة بين النمسا وروسيا وبروسيا، فيما أوجد المنتصرون، دولة النمسا الحالية.

أصيب العرب بخيبة أمل كبيرة بعدما اتفق البريطانيون سرا مع الفرنسيين في 1916 على اقتسام الشرق الأوسط، لكن الحقيقة انهم لم يكونوا وحدهم الذين طالهم التجزئة، لان الخارطة السياسية الجديدة شملت تركيا وأوربا.

لا أحد ينكر التداعيات السلبية التي

حفرت المستنقعات الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية، للعرب ومنطقة الشرق الأوسط، لكن يجب ان لا نحكم على الأحداث التاريخية من منطلق المؤامرة فقط، لأن الخارطة الجيوسياسية التي رسمتها القوى العظمى، شملت كافة أرجاء العالم، لكن التفاوت، ان البلدان الأخرى، لم تعد تتكأ على عقد تاريخية مثلما يتكئ عليها العرب، وتتضخم لديهم حتى باتوا يعيشون على حطام أحداث أنتجت واقعا معترف به أمميا، شاءوا أم أبوا.

الشعوب ومنهم الاوربيون أسدلوا الستار على الماضي، وهم الذين ذاقوا مرارة خرائط جديدة جزأت بلدانهم، بل ان روسيا اقتنعت والى الابد بدول جديدة تشكلت من أراضيها وهي كل من فنلندا واستونيا وليتوانيا ولاتفيا. يعتقد كتاب مستقبل الشرق الأوسط وهو من تحرير هيو مايلز وألاستير نيوتن، ان التكدسات التاريخية والتفسيرات

لها من باب المؤامرة، ضعفت ثقة الشعوب العربية بنفسها وبأنظمتها، التي تأسست برعاية الاوربيين، في اعتقاد بانها من صنعة الغرب، الأمر الذي دفع أعدادا متزايدة من الناس إلى حركات التطرف، ومن ثم صعود الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة.

ومن غير تبرة القوى الغربية من الجروح الكبيرة التي ألحقها بالشعوب العربية، لكن ذلك يجب ان لا يكون العلة الوحيدة التي أنجمت التخلف والفوضى وعدم القدرة على النهوض، ذلك ان أمما كثيرة تقطعت أوصالها، وذوقت مرارة الانكسار، ودفعت التعويضات، لكنها نجحت في النهوض من جديد، بل وتفوقت على الدول التي احتلتها في يوم من الأيام.

ما الذي تغير في مواقف المعترضين على نتائج الانتخابات

كان المعترضون على نتائج الانتخابات العراقية هم من أشد المطالبين بعقدتها في الموعد المحدد لها في العاشر من شهر تشرين الاول ٢٠٢١ ، وكانوا يطلون بصورة شبه يومية من على شاشات الفضائيات، وفي مواقع التواصل الاجتماعي داعين الناس إلى المشاركة المكثفة فيها؛ وكثيرا ما كان يحلو لهم الحديث عن مؤامرة خارجية لدفع العراقيين الى مقاطعتها..

صادق الازرقى

ولم تخلو عبارات بعضهم من شتم المقاطعين وتخوينهم برغم أن تيار المقاطعة كان قد رسخ أقدامه بقوة منذ انتخابات عام 2018 التي قاطعتها أغلبية السكان. لقد سبق ان انتقدنا، الاسلوب الرخيص الذي كان بعض المرشحين يديرون بوساطته حملاتهم الانتخابية، فيدعون من ضمن ما يدعون إلى نبذ المقاطعة، وتلك ليست من مسؤوليتهم واختصاصهم طبعاً ونبهنا الى ذلك في حينه، إذ أن دور المترشح للانتخابات يجب أن يكون مقصوراً على طرح برنامجه الانتخابي ودعوة الناس إلى التصويت له ولشخصه، ولا علاقة لهم بالمقاطعة من عدمها، إذ أن التدخل في خيارات الناس في الموقف من الانتخابات يلقي ظلالاً من الشكوك في أهلية المتقدمين للترشيح وهو امر حذر منه كثيرون قبل الانتخابات، و ما ثبت بعد ذلك في نسبة المشاركة في الانتخابات وفي نتائجها، إذ قاطعت الأغلبية الاقتراع بتحد، وحتى الأقلية التي ذهبت إلى الصناديق لم تصوت لمعظم هؤلاء المنتمرين على الشعب، وبالنتيجة، لم يحصلوا على الأصوات التي تؤهلهم لتشكيل السلطة التنفيذية اللاحقة او حتى المشاركة فيها، فأقاموا الدنيا ولم يقعدوها بالحديث عن التزوير، متهمين الجميع بخذلانهم؛ ولم يستثنوا حتى ممثلة الامين العام للامم

المتحدة في العراق، التي طالما اثنوا على دورها قبيل الانتخابات وتحدثوا بفخر عن الرقابة الدولية التي تتوفر للاقتراع، فما الذي تغير من وجهة نظر هؤلاء ليوجهوا السهام الى الجميع فيهدد بعضهم بالحرب الاهلية.. ولكن اي حرب اهلية وضد من.. اليس الفائزون عراقيين.. وهل سيهاجمون قوات الجيش العراقي والتشكيلات المسلحة العراقية والحكومة.. ربما كان الهجوم المسلح على رئيس مجلس الوزراء احد صور التهديد الذي تبنيه في البداية ثم تراجعوا عن ذلك لاحقا متهمين جهات دولية بتدبيره، ام ترى انهم يسعون الى امر آخر يعدون له.. واين دعاواهم عن



ضرورة صيانة العملية السياسية واحترام الديمقراطية في العراق التي كان يتحدث بها زعماء القوى الخاسرة، وسبق لبعضهم ان ذهب الى حد الدعوة الى الغاء النظام البرلماني واستبداله بنظام رئاسي وذلك قبل ان تظهر خسارتهم، فاخذوا يتحدثون بعدها عن الحاجة الى حكومة توافق يشترك فيها الجميع بمن فيهم الخاسرون، وطفقوا يبحثون عن مقعد هنا ومقعد هناك بأمل ان تقلب النتيجة، بل ان خاسرين تجرأوا في سابقة خطيرة في العرف الديمقراطي على المطالبة بتوزيع مقاعد الفائزين لإرضاء الخاسرين، وذهب آخرون الى طرح مشروعات تسوية هي في حقيقتها بال ضد من النظام الديمقراطي الحقيقي الذي يستوجب تواجد الفائزين والخاسرين؛ متذرعين بانهم انما يفعلون ذلك حفاظاً

على السلم الاهلي وتجنب الحرب الاهلية.. فكيف يستقيم ذلك؟ اليسوا هم السياسيون الذين يفترض ان يطبقوا المسار الديمقراطي في العراق، الذي طالما تشددوا بالدفاع عنه على عواهنه. وبقينا ان نتائج الاعتراضات على نتائج صناديق الاقتراع، لن تضيف شيئاً متميزاً الى الخاسرين ولن تغير المعادلة الجديدة التي تكونت، وعلى الجميع ان يقر بالنتائج؛ ولا بأس على المعترضين اذا كانوا يريدون خدمة الشعب والبلد كما يقولون، ان يشكلوا المعارضة النيابية المقبلة، إذ سيشكلون مع المستقلين والتشريعيين، اذا لم يدعهم احد الى الاشتراك في الحكومة معارضة قوية، وليفضحوا الحكومة اذا فشلت في تلبية مطالب الناس، وليدعوا الى استقالتها اذا اخفقت، وليذهبوا اذا ارادوا لتشكيل

حكومة ظل.. أليست تلك من اساسيات النظام الديمقراطي. اما فيما يتعلق بالحكومة المقبلة، فرأينا انها يجب ان تشكل من القوى الفائزة ولنقل من احزاب لديهم اكثر من 30 مقعداً؛ ومن خلال تطلعنا في طبيعة تلك الاحزاب نرى انها تمثل الشعب العراقي بصورة أموزجية (فيما يتعلق بالمذاهب والقوميات) ولا بأس من اضافة بعض الاسماء الاخرى؛ اما محاولة تغيير النتائج بالقوة والتهديد باستعمال السلاح فهذا امر مرفوض ويعيد تأكيد الحاجة الى تخليص المجتمع من المجاميع المسلحة غير النظامية، لأنها تشكل مصدر خطورة كبرى للبلد، وهي احد الاسباب الرئيسة التي ادت الى المقاطعة الكبيرة للانتخابات.

على الحكومة ان تشكل بتوافق من فائزين كي تكون حكومة قوية تنفذ رغبات الناس في الخدمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والامني وتحفظ سيادة البلد وثرواته؛ ولتشكل مقابله معارضة وطنية قوية تراقب اداء الحكومة، فتثني عليه اذا نجح في تلبية حاجات الناس وتعاقبها اذا اخفت، ولتطرح مشاريعها هي ايضا تحت قبة البرلمان، بهذا وحده نضع الاسس القوية للبناء الديمقراطي الحقيقي؛ اما الرجوع الى ما كان يعرف بأسلوب وضع رجل في الحكومة ورجل في المعارضة والسعي لتشكيل حكومة محاصصة بتوافق الجميع، فهو منهج مخادع ولن يؤدي الا الى كوارث كبرى تلحق بالناس، وبخاصة بعد ان اثبتت الحكومات الائتلافية السابقة فشلها المريع في ادارة الملفات التي لم تزل عالقة منذ عقود وفي طليعتها تحقيق رفاه واستقرار السكان والقضاء على الفساد والبطالة والارتقاء بالخدمات، وبناء البلد، والتأسيس لمجتمع متحضر غاب عن انظارنا طيلة الحقبة الماضية.

الالغام والمتفجرات معضلة لم تحل وتضارب في اعداد الضحايا ومقدار المخاطر

فيلي

عانى المدنيون العراقيون بتأثير الحروب المتكررة وانعدام الاستقرار الامني والمجتمعي من مشكلات كبيرة في حياتهم، لاسيما ما يتعلق بصحتهم الجسدية والنفسية، وتمثلت التأثيرات بتواصل المعاناة الصحية التي لم يسلم منها حتى الاطفال؛ وفضلا عن التأثيرات المباشرة للأسلحة الحربية التي استعملت في اوقات متعددة والمواد الكيميائية التي نتجت عنها، فان المخاطر المتولدة عن الاسلحة الحربية المتروكة لم تزل تفعل فعلها حتى الآن.

الأرضية والذخائر غير المتفجرة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب في العالم، و ان هناك ٤ آلاف منطقة متضررة مسحت منذ عام 2006، لأثر الألغام الأرضية، وأن التلوث من المتفجرات من مخلفات الحرب في العراق، أصبح منتشرا انتشارا واسعا، إلى درجة أن بعض برامج التنمية تتعثر بسببه، لافتا الى ان القنابل العنقودية تعد مسألة ملحة على وجه الخصوص، ومنوها إلى أن ما لا يقل عن 55 مليون قنبلة عنقودية قد أسقطت في العراق، الأمر الذي يجعل منه أكثر البلدان تلوثا في العالم بهذه المخلفات القاتلة.

ويذكر البيان بأنه ومنذ عام 2005، تمكنت المشاريع المدعومة من الأمم المتحدة من تطهير 124 مليون متر مربع في جنوب العراق، وأُتلفت 105221 جسما من الأجسام المتفجرة بما في ذلك 15793 عتادا من الذخائر العنقودية، ويحذر البيان من ان الأطفال العراقيين يعيشون في خطر كبير بسبب الذخائر غير المتفجرة، التي يمكن أن يتصورونها أجساما غير مؤذية يمكن اللهو بها، مشيرا الى ان ربع ضحايا الذخائر غير المتفجرة في عام 2006 البالغ عددهم 565 ضحية، من الأطفال تحت سن الثمانية عشرة سنة.

في شهر تشرين الثاني ٢٠٢١ كشف تقرير جديد لمنظمة، Humanity & Inclusion، الدولية المعنية بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة والمتضررين في العالم بان هناك نحو 8.5 مليون عراقي يعيشون وسط أماكن ممتدة خطرة تضم مخلفات حربية متفجرة وعبوات ناسفة، اذ يعد العراق من أسوأ البلدان المتضررة بالألغام والذخائر غير المتفجرة، بحسب الأمم المتحدة، وتذهب تقديرات اخرى الى ان 10 ملايين عراقي مهددون بالخطر اذ ان مناطق اخرى لم تسجل لدى الأمم المتحدة وبخاصة في مدة احتلال تنظيم داعش لمناطق واسعة.

في ٣٠ آب ٢٠٢١ أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، مقتل 35 طفلاً عراقياً وإصابة 41 آخرين بتسوّحات، نتيجة تعرّضهم لانفجار مخلفات حربية وألغام في غضون سبعة اشهر فقط؛ ووفقا لمركز الألغام الأرضية (Landmine Monitor)، فإن العراق من أكثر دول العالم تلوثا من حيث مساحة المنطقة الملوثة، فضلا عن التلوث بالذخائر العنقودية ومخلفات حربية أخرى.

ويقول بيان للـ (اليونسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ان العراقيين يعيشون وسط واحدة من أكبر تجمعات الالغام



”

توجد 90 منطقة في محافظات الجنوب ملوثة بإشعاعات مصدرها اليورانيوم الذي استعمل في الحرب عام 2003، وهناك أيضاً مخلفات لتنظيم «داعش» في المحافظات التي سيطر عليها في منتصف عام 2014.

الى أن انتشار الألغام في كردستان يتركز في المناطق الحدودية التي شهدت الحرب الإيرانية العراقية "بلغ حجم المساحة الملوثة بالألغام في كردستان 776 كيلومتراً مربعاً، تمكنا منذ عام 2009 وحتى الآن عبر عمليات المسح والتنظيف المستمرة من تقليص هذه المساحة الى 216 كيلومتراً مربعاً، وهي المساحة الملوثة المتبقية، وهناك 50 كيلومتراً مربعاً آخر تعد مناطق مشكوك بها والمسح ما زال جارياً لتنظيف ما تبقى منها"، وهذه الأرقام حتى صيف 2021؛ وتشير إحصائيات مؤسسة الألغام في كردستان، إلى أن عدد ضحايا الألغام المسلحين لدى المؤسسة حتى الآن بلغ أكثر من 13 ألفاً و500 من القتلى وذوي الإعاقة، كما مات نحو 20 ألف رأس ماشية، كما أن الإقليم والمنظمات العاملة في مجال إزالة الألغام لم يحصلوا حتى الآن على الخرائط الخاصة بزراعة الألغام في العراق، لتبقى كثير من حقوق الألغام مجهولة حتى هذه اللحظة، ومنها في كردستان.

حكومة الإقليم في هذا المجال، في مقدمتها المجموعة الاستشارية للألغام (MAG)، ويقول المدير العام لشؤون الألغام في محافظة أربيل، "لدى المؤسسة العامة لشؤون الألغام في كردستان 35 فريقاً متخصصاً بإزالة الألغام ومسح الأراضي، إلى جانب 8 فرق ميكانيكية تعمل في المجال ذاته، وثلاثة مراكز تدريبية خاصة بتدريب العاملين الجدد والتوعية حول مخاطر الألغام ومخلفات الحروب"، لافتاً

كوردستان، وبالنسبة للمساحات المهددة بالألغام تأتي البصرة في الدرجة الأولى، تليها ميسان، ثم الكوت، وديالى، وكركوك، وحتى بغداد فيها أكثر من 150 منطقة خطيرة، على وفق بيانات الصحة والبيئة. يشار الى ان اقليم كردستان شهد منذ وقت مبكر عمليات إزالة الغام ومخلفات الحروب منذ عام 1992، اذ عملت منظمات دولية بالتنسيق مع



نحو مليار و 738 مليوناً و 571 ألفاً من الألغام والعبوات الناسفة والمخلفات الحربية في المناطق المغلفة التي وزعت على جميع المحافظات العراقية بنسب مختلفة، وإن الوضع بحاجة الى امكانيات اكبر لمعالجة هذا الكم الهائل من الألغام والمخلفات الحربية، بحسب الوزارة، التي قالت في وقت سابق أن عدد معاقي الألغام في العراق بلغ نحو 800 ألف معاق باستثناء إقليم

والقنابل، في حين توجد 90 منطقة في محافظات الجنوب ملوثة بإشعاعات مصدرها اليورانيوم الذي استعمل في الحرب عام 2003، وهناك أيضاً مخلفات لتنظيم "داعش" في المحافظات التي سيطر عليها في منتصف عام 2014. وحتى صيف عام 2019 سقط نحو 22 ألفاً و 685 ضحية بالألغام بحسب إحصاءات وزارة الصحة والبيئة العراقية / دائرة شؤون الألغام، فيما حدد تواجد

وينقل عن كبير مستشاري الأعمال المتعلقة بالألغام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قوله، انه سيكون لتطهير الذخائر الخطيرة في العراق أثراً مباشراً وفورياً على السكان، مستدركا، إذا قمنا بزيادة جهودنا يمكننا إزالة أحد مخاطر الأمن الإضافية التي لا حاجة للشعب العراقي لها وتسهيل إعادة إعمار المجتمعات الملوثة.

وفي نيسان ٢٠٢١ دعا أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إلى بذل مزيد من الجهود للقضاء على الألغام والمتفجرات بجميع أشكالها، قائلاً إن استعمالها يعكس "أسوأ ما في الإنسانية"، مبيناً أن هناك أكثر من 160 دولة طرفاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، داعياً الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية إلى القيام بذلك من دون تأخير، ويشدد على أن "الإجراءات المتعلقة بالألغام تعني العمل على الوقاية، لوضع حد للتهديد من مصدره، تعني تطهير الأراضي الملوثة لإنقاذ الأرواح وتمكين التعافي، تعني الاهتمام بحقوق واحتياجات الناجين الذين تعرضوا للتشويه بسبب هذه الأدوات الحربية الرهيبة"، وأضاف غوتيريش أن "الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة تشوه وتقتل بشكل عشوائي، إذ تُغرس في طريق النساء المتجهات إلى عملهن، وفي طريق الأسر النازحة التي تبحث عن الأمان، وفي طريق الأطفال الذاهبين إلى المدرسة؛ إنها تسحق الأرواح وتقضي على سبل العيش، إن مجرد وجودها يمكن أن يعرقل التنمية ويزعزع الاستقرار".

وتشير تقارير إلى أن مساحة 1200 كيلومتر مربع من الحدود العراقية الإيرانية تضم عشرات الآلاف من الألغام



خلص موقع «ميدل ايست اي» البريطاني إلى أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يسعى إلى «التحرر» من غالبية التكتلات الشيعية، ويبحث عن إمكانية إقامة تحالف مع القوى السنية التابعة لمحمد الحلبوسي وخميس الخنجر، والقوى الكوردية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة مسعود بارزاني.

فيلي

بعد تعاظم قوته..

تقرير بريطاني يكشف توجهات الصدر الداخلية والخارجية



واعتبر التقرير البريطاني بداية ان العراق، مثل العديد من الدول، لا يتم فيه احتساب الأصوات الانتخابية فقط، بل يتم وزنها وتفسيرها، ولهذا فانه من غير المستغرب ان تحدث اتهامات متبادلة بعد انتخابات 10 أكتوبر/تشرين الاول الماضي، لأنه كان هناك اضطراب سياسي كبير.

ولفت التقرير الصادر تحت عنوان "انتخابات العراق: ماذا قد يفعل مقتدى الصدر لاحقا"، الى ان الصدر صار "يمتلك" ما يقرب من نصف النواب البالغ عددهم 165 نائباً اللازمين لنيل

الثقة في البرلمان المؤلف من 329 نائباً، على تشكيلة الحكومة، بينما رفع تحالف دولة القانون بزعامة نوري المالكي عدد نوابه ليصبح مفاوضا في تشكيل السلطة، بينما كانت "الصدمة الأكبر" متمثلة في انهيار تحالف الفتح الموالي لإيران بزعامة هادي العامري.

واوضح التقرير ان على الاحزاب الموالية لايران ان "تتقبل رسالة واحدة واضحة من النابخين بان التصويت كان بمثابة رفض او توبيخ لهم". لكنه اضاف ان هذه قضية لا علاقة لها بالواقع الصعب لطقوس السياسة العراقية التي تلي

ذلك من اجل تشكيل الحكومة، اذ ان التجربة السابقة تشير الى ان الامر قد يستمر شهورا وان نتيجهتها "قد تكون شديدة البعد عن الارادة الشعبية التي تم التعبير عنها في اكتوبر".

وتابع التقرير انه منذ الغزو الامريكي في العام 2003، كانت السياسة العراقية، وخاصة سلطة تعيين رئيس الوزراء، بمثابة دور مناط بالمجتمع الشيعي وقادته، مع ادوار مرتبطة تلعبها القوى الاجنبية المتنافسة، اي الولايات المتحدة وايران.

وتساءل التقرير عما اذا كان مقتدى

الصدر سيتبع نفس السيناريو، ام انه سيخرج عن القواعد غير المكتوبة لنظام الكوتا السياسية هذا، مذكرا بان نظام الكوتا هذا عمل على تعزيز وحماية سلطات وامتيازات الكتل السياسية المختلفة بشكل منفصل عن نتائج الانتخابات.

واشار التقرير الى انه وفقا لمؤيديه، فان الصدر يتمتع بقدرة على شل العاصمة، وهي ورقة لا يستطيع سوى القليل من السياسيين العراقيين لعبها، مضيفا انه بالنظر الى قوته المتزايدة بعد الانتخابات، فان الوقت قد حان للتساؤل عما يفكر

فيه الصدر وكيف يقيم مستقبل العراق سياسيا.

وتحدث الموقع البريطاني مع "مصادر موثوقة" داخل مكتب الصدر حول سياساته، موضحة انه "يرفض الوجود الدائم للقوات الامريكية كقوة احتلال او قتالية، لكنه برغم ذلك، منفتح فكرة على الوجود العسكري الامريكي كمدرين وفي تقديم الدعم اللوجستي للجيش العراقي.

وبالنسبة الى ايران، فان للصدر علاقة طويلة ومعقدة معها، لكنها حافلة بالفروق الدقيقة التي يصعب فهمها من قبل المراقب من الخارج. وتابع ان الصدر عندما يرى نفسه معرضا للتهديد في العراق، فانه يمضي فترات طويلة في ايران، وهو مدرك ان العلاقات بين البلدين غير قابلة للكسر حاليا، لكنه في الوقت نفسه يعارض الفصائل الموالية لايران، كما يعارض تدخل طهران فيما يعتبره شؤون داخلية للعراق.

كما تشير المصادر نفسها الى انه يجب عد الخلط بين معارضة الصدر للفصائل الموالية لايران وبين معارضة الحشد الشعبي، لان الصورة اكثر تعقيدا بكثير من ذلك، بينما المحللين الغربيين يميلون عادة الى الخلط بشكل خاطئ بين قوات الحشد الشعبي والفصائل الموالية لايران.

وبالاضافة الى ذلك، فان الصدر بحسب المصادر في مكتبه، يؤيد تعزيز العلاقات مع روسيا والصين للمساعدة في تنمية العراق مستقبلا، وينطبق الامر نفسه على المملكة السعودية. وفتت المصادر ايضا الى ان الصدر متردد في "انجرار العراق الى منطق وسياسات محور المقاومة"، وان الهدف الرئيسي بالنسبة اليه، هو نهضة العراق، وانه من اجل تحقيق هذا الهدف، يجب على العراق الابتعاد عن المخططات السياسية الاقليمية.

اما حول السؤال المحدد المتعلق بما

اذا كان ينبغي على العراق الانضمام الى "اتفاقات ابراهيم" لتطبيع العلاقات مع اسرائيل، فان اجابات المصادر الصربية كانت بالنفي الشديد.

وحول الحكومة العراقية الجديدة، تشير مصادر النجف الى ان نية الصدر تتمثل في تحرير نفسه من الفيتو الذي تمارسه معظم القوى الشيعية والسعي بحثا عن ائتلاف محتمل مع حزبي الحلبوسي والخنجر والحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة مسعود بارزاني.

ولفت التقرير الى ان مقاعد الكتل الثلاث مجتمعة تقترب من حافة الى 165 المطلوبة لنيل الثقة، وانضمام احزاب صغيرة يمكن ان يسمح بتحقيق مثل هذا الهدف.

وختم التقرير بالتساؤل عما اذا كانت الكتل الشيعية الاخرى والوسطاء، وخاصة المالكي والعامري، سيوافقون على خطط الصدر، بالاضافة الى الفصائل الموالية لايران. ووفق وجهة النظر هذه، يعتبر التقرير ان الهجوم الاخرق بطائرة مسيرة على منزل مصطفى الكاظمي هو بمثابة "طلقة تحذير وليس تهديدا شخصيا مباشرا".

وبرغم ذلك، اكد التقرير ان التحالف الذي في ذهن الصدر "قد يصطدم بنيته تحرير العراق من التدخلات الخارجية"، موضحا ان موقف الصدر "سيخضع للامتحان من خلال التأثير المحسوب لتريكا على حزبي الحلبوسي والخنجر، وتأثير الولايات المتحدة على الحزب الديمقراطي الكوردستاني".

وخلص التقرير الى القول ان "الاسباب المقبلة في العراق ستكون متوترة" مشيرا الى التنافس بين الكتل المؤيدة لايران، والمصالح المتنافسة داخل الحرس الثوري الايراني نفسه. و اضاف "هذه اوقات مثيرة للاهتمام، وبالنسبة لاسماعيل قاضي، قائد الحرس الثوري الايراني، فهي ليست اوقات سهلة".



تحاول دول العالم برغم المشكلات التي تستجد في اوضاع بلدانها ولاسيما مع انبثاق وانتشار فيروس كورونا ومرض كوفيد ١٩ المتسبب عنه، تحاول استغلال ادنى فرصة للعودة الى حياتها الاعتيادية؛ ويشمل ذلك طائفة واسعة من مفاصل الحياة المطلوبة لإدامة تعافي النوع البشري بوسائل متعددة، ومن ذلك إعادة إنعاش مفاصل الحياة الفنية والثقافية ومنها دور وصلات السينما.

فيلي

صالات السينما شغف العالم بإحيائها وواقعها الموحش في العراق

ففي الهند أعادت السلطات فتح دور السينما بعد انخفاض كبير في عدد الإصابات بفيروس كورونا، وسمحت السلطات بإعادة افتتاح الصالات في العاصمة ممباي، وذلك بعد أكثر من 18 شهرا من الإغلاق بسبب الوباء، وافتتحت الصالات بنصف طاقتها، ويجري السماح لمن لديهم شهادات تطعيم كوفيد-19 أو «وضع آمن» على التطبيق الصحي الذي تديره الدولة بدخول دور السينما، وبعد فحص الكمامات ودرجة الحرارة إلزاميا ولن يسمح بدخول أي أطعمة أو مشروبات. وفي فرنسا وابتداء من صيف عام 2021

فتحت صالةُ الغراند ريكس التي تعد واحدة من أشهر وأعرق صالات السينما والعروض في باريس، وتستوعب أكثر من 5 آلاف متفرج بعد أشهر من الإغلاق، وكانت إدارة الصالة اضطرت إلى إغلاق أبوابها بسبب الجائحة، ما دفع موظفيها إلى ترميمها والحفاظ على مظهرها في مخيلة روادها لتكون جاهزة لاستقبال قاصديها ولو جزئياً، وقبل إغلاق المرافق الثقافية والفنية في فرنسا بسبب كورونا، كانت الستارة أسدلت على آخر حفل في الصالة لمغنية البوب العالمية مادونا. وفي الصين وابتداء من تموز 2020 أعلنت إدارة الدولة للسينما أن البلاد تسمح

بإعادة فتح معظم دور السينما ابتداء من 20 تموز بعد إغلاقها لسته أشهر في إطار إجراءات صارمة لاحتواء فيروس كورونا المستجد، وقالت الإدارة في بيان إن دور السينما في المناطق منخفضة المخاطر العمل تستأنف العمل لكن القيود، التي تشمل الحد من عدد مرات عرض الفيلم وإلزام رواد السينما بوضع الكمامات، تظل سارية فيما لن يتم فتح دور السينما في المناطق متوسطة وعالية الخطورة. وذكرت إدارة السينما أن على الدور التي ستستأنف العمل قصر الحضور على 30 بالمئة من المعدل المعتاد وإبقاء مقاعد خالية

يشير المؤرخون الى ان بغداد ايام زمان كانت تحاكي مدينتي القاهرة وبيروت في استيراد احدث الافلام الامريكية، وكانت تضم لوحدها اكثر من ٦٠ صالة عرض بمواصفات متعددة ومتجددة ..

حتى نهاية 2022 في مدن رئيسة، فضلا عن مدن مثل الخبر وعنيزة والطائف، وبحسب قولهم «أن السينما تعد من الوجهات الترفيهية الأولى للمواطن والمقيم إذا ما ركزت على عرض محتوى مناسب لكافة الأعمار».

العراق غير معني بأمر مؤسسات الترفيه وبرغم مرور أكثر من قرن على نشوء السينما العراقية، منذ عام 1909، لكنها بقت، دون المستوى المطلوب وتدهورت حاليا دور السينما واختفت صالات عرض كانت معروفة، ولم تلقي الجهات المعنية بالاهتمام والحاجة الى دور السينما كمرفق يوفر نشاطات اجتماعية لإدامة نسغ الحياة الاعتيادية وتحقيق الاستقرار المنشود، بل اختفت دور السينما بصورة تكاد تكون كلية وتحولت قاعاتها الى محال للتسوق او «الموبيلات» او مخازن وغيرها؛ وظل النشاط المتعلق بالسينما مقصورا على المجتمع المدني وفي هذا يقول مدير السينما بوزارة الثقافة العراقية، إن هناك مهرجانات كثيرة، من البصرة إلى دهوك، تُنظّمها مؤسسات المجتمع المدني، التي تنظّم، في الوقت نفسه، مهرجانات عربية، تشارك فيها

بين المشاهدين الذين يتعين عليهم الحجز مسبقا وعدم جلب أي أغذية أو مشروبات.

وحتى في السعودية التي كانت السينما محصورة فيها نفذت خطة افتتاح صالات جديدة، ويجري افتتاح 22 دور عرض جديدة حتى نهاية عام 2021، كما جرى استهداف عدد من المدن الجديدة هي الطائف والخرج وخميس مشيط وعرعر بدور عرض سينمائي، ويقول المسؤولون ان «مبادرة افتتاح دور سينما في المملكة تعد إحدى مبادرات برنامج جودة الحياة، وهو أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030»، وأن عدد صالات السينما في السعودية حاليا بلغ 39 صالة بعدد شاشات بلغت 385 شاشة، متباهين بالقول ان «حجم سوق دور السينما في السعودية يعد الأكبر في الشرق الأوسط»، مشددين على أن «السعودية لا تزال بحاجة للمزيد من دور السينما في مختلف مدنها، فالعدد الحالي من دور السينما يعد قليلا جدا نظرا لحجم المملكة الكبير سواء كان بعدد سكانها أو مساحتها الجغرافية الكبيرة»، على حد وصفهم كاشفين عن 29 فرعا جديدا

دول من أنحاء العالم، وهي اكتسبت خبرة واسعة في هذا المجال، وباتت مؤثرة بحسب قوله «بالتوازي مع إقامة المهرجانات، هناك صناع أفلام عراقيون حقيقيون، نالوا جوائز دولية كثيرة»، الا ان ذلك النشاط صاحبه تخلف في افتتاح دور السينما ولا مبالاة المسؤولين بذلك، بحسب المراقبين.

ويحدث التدهور برغم تنامي اهتمام الجمهور العراقي بارتداد اماكن العرض وتزايد الاقبال على صالات السينما على ندرتها ومشاهدة الأفلام، اذ سجل



الامريكية، وكانت تضم لوحدها اكثر من 60 صالة عرض بمواصفات متعددة ومتجددة، ويمكن ادرج اسماء اهم هذه الدور بدءا بشارع الرشيد وفيه، سينمات روكسي الشتوي و روكسي الصيفي وريكس و الزوراء وسينما برودواي و الوطني والرشيد وسينما الرافيدين الصيفي بمنطقة السنك ورويال وسينما سنترال والحمراء و سينما القاهرة الصيفي والشرق بالباب المعظم؛ ومن صالات الباب الشرقي، سينما الخيام وسينما غازي و غرناطة ومجمع دور سينما تطل على ساحة التحرير هدمت لتحل محلها وزارة الاعلام في عقد السبعينات وسينمات النجوم وميامي وسينما تاج الصيفي وديانا و الفارابي الصيفي، وشهرزاد، وسينمات اوبرا و بلقيس و الحمراء؛ وصالات شارع السعدون، سينما الاورفه لي (السندباد) والنجوم و أطلس و النصر و سمير ميس و بابل و سينما الحرية تقع بين النصر و بابل، وصالات شارع الكفاح، سينمات الشرق والفردوس الشتوي و الفردوس الصيفي قرب سوق الصديرة و الاندلس بمنطقة ابو سيفين و مترو الشتوي و مترو الصيفي وسينما الاعظمية وسينما دنيا بشارع الامين و سينما هوليوود الصيفي تطل على ساحة الطيران و سينما البيضاء بمنطقة بغداد الجديدة، وسينمات مدينة الثورة سينما الرافيدين و علاء الدين، فضلا عن صالات جانب الكرخ سينما ريجنت، و الملك فيصل الثاني الصيفي بمنطقة الصالحية، و سينما قدرتي الارضلي (بغداد لاحقا) منطقة علاوي الحلة، و زبيدة و سينما المنصور و سينما الفانوس السحري للأطفال وسينما المسرح القومي للتمثيل بكرة مريم و سينما اليرموك بمنطقة البياع.

عام 2016 زيارة نحو ٦٠٠ ألف شخص للصالات، وجرت توقعات حينها بارتفاع الرقم وبخاصة في بغداد التي شهدت أكبر عدد من الزيارات لمشاهدة الأفلام، لاسيما ان ثقافة الأفلام أكبر فيها مقارنة بالمحافظات الأخرى، بحسب المعنيين، وبخاصة بعد ان افتتح شاب عراقي أولى دور العرض السينمائي في العراق عام ٢٠١١، ووصل عدد الشاشات السينمائية إلى ١٩ شاشة موزعة بين بغداد وبابل، تتسع في مجملها لنحو ٢٥٨٠ شخصا. وكثيرا ما يشير المؤرخون الى ان بغداد ايام زمان كانت تحاكي مدينتي القاهرة وبيروت في استيراد احدث الافلام

عراقيو تركيا.. عين على اوربا واخرى تترقب تحسن اوضاع بلدهم

لم تتوقف هجرة «وكذلك تهجير» العراقيين الى دول العالم منذ عقود، ولطالما كانت السياسة وتصرفات الحكومات غير المؤهلة عاملا اساسيا في تزايد اعداد اللاجئين والمهاجرين وكذلك المهجرين؛ ولقد استبشر الناس خيرا بإسقاط النظام المباد في نيسان ٢٠٠٣ وتصور كثيرون ان ملف الهجرة واللجوء في العراق سيطوى من دون رجعة، غير ان الامور جرت بعكس ذلك..

فيلي

وتواصل عدم الاستقرار والاضطراب السياسي التي دفعت افواجا جديدة من العراقيين الى الاغتراب القسري بعيدا عن منازلهم واقاربهم ومعارفهم؛ وكانت دول الجوار في هذه المرة ايضا الطريق الاسهل للهجرة وطلب اللجوء او الإقامة.

واصبحت تركيا في صدارة دول الجوار المفضلة لدى العراقيين لاسيما من الشباب، ولحق بذلك المتقاعدون الذين يهدفون الى قضاء بقية حياتهم في ذلك البلد، كما نشط سوق العقار بفضل انغمار كثير من العراقيين فيه لامتلاكهم الاموال في سوقه، كما ان كثيرا من العراقيين يعدون تركيا محطة مؤقتة للانتقال الى بلد ثالث وبخاصة في اوربا، ومنهم من يخوض المغامرات و يكابدون الاخطار والصعاب ويفقد آخرون حياتهم بنتيجة ركوبهم البحر او المسير في الطرق البرية الخطرة في مجازفة لتحقيق احلامهم، مثلما حصل

فيما عرف بأزمة المهاجرين إلى أوربا في عام 2015 وتميزت بوصول عدد كبير من الأشخاص إلى الاتحاد الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط أو برًا عبر جنوب شرق أوروبا في أعقاب أزمة اللجوء في تركيا في تلك المدة؛ وبحسب المراقبين والمحللين، حدثت المراحل الأكثر تدفقا للعراقيين نحو تركيا بعد عام 2003، و كذلك اثر أحداث سقوط بعض المدن العراقية بيد تنظيم داعش عام 2014.

وبحسب الاستطلاعات وما يقوله العراقيون المتواجدون في تركيا فان ثمت اسباب عدة لتفضيل دولة تركيا كمحطة لجوء وهجرة من اهمها سهولة وتسهيلات السفر إليها، والسلم والأمن المتحقق فيها، وانخفاض التكاليف ومصاريف المعيشة و جودة الخدمات، وهذا ما يؤكده مديرو الشركات التجارية

العراقية في تركيا، منوهين الى إن تركيا هي البلد الوحيد الذي يمنح الإقامة للعراقيين كافة بسهولة وبتكاليف بسيطة، على حد وصفهم، مرجعين سبب بقاء اللاجئين والمقيمين العراقيين في تركيا برغم صعوبة الحياة إلى أنهم يعتقدون أن الحياة في العراق أصعب، ومشيرين الى ان عودتهم مرهونة باستقرار الاوضاع في العراق وتحقق الامن واستقامة البناء السياسي والاقتصادي فيه، على حد قول كثيرين ممن استطلعت آراؤهم.

وبحسب ارقام صادرة عن مؤسسة الإحصاءات في تركيا في وقت سابق، فأن عدد اللاجئين الذي وصلوا تركيا في عام واحد هو 2019 بلغ 677 ألفا و42 شخصا، 14.5% منهم من الجنسية العراقية، فيما تسجل وزارة الهجرة العراقية أكثر من 700 ألف عراقي متواجدين في تركيا،

ومن ثم يعد العراقيون ثاني أكبر جالية في تركيا بعد الجالية السورية التي يبلغ عددها نحو 3.6 ملايين وفقا لآخر إحصائية أعلنتها دائرة الهجرة التركية. وتنقسم اوضاع العراقيين بين لاجئين ومقيمين، بالنسبة للاجئين حولت الامم المتحدة امرهم الى الهجرة التركية فتناقصت عمليات التوطين في طرف ثالث وقلت محاولات طلب اللجوء؛ وغير ذلك يتواجد عراقيون مقيمون أمورهم المالية جيدة وقسم منهم حصلوا على الجنسية التركية عن طريق الاستثمار، كما يتواجد المتقاعدون الذين يتسلمون رواتبهم العراقية في تركيا، وقسم آخر من المقيمين أوضاعهم سيئة، لاسيما ممن ليس لديهم راتب أو مصدر دخل، والتعليم في المدارس الحكومية التركية مجاني للجاليات كافة ومن ضمنها

الجالية العراقية، ومستوى التعليم فيها جيد، كما تتواجد مدارس أهلية عراقية وأخرى دولية، غير ان التدريس فيها يجري لقاء اجور.

وبحسب قول وتجارب كثير من العراقيين المتواجدين في تركيا فانه فيما يتعلق بالعلاج الطبي، يعاني كثير منهم من صعوبات في تأمين مبالغ الحوادث الطارئة اذ تطلب المستشفيات لاسيما الخاصة اسعارا عالية لإجراء العمليات؛ لعدم تغطية التأمين الصحي لأجور العمليات اسوة بالأتراك، ويندرج ضمن هذا الاطار تحكم كثير من مكاتب الإقامة العراقية بعمليات استخراج التأمين الصحي وعدم توضيح الامر للعراقيين الجدد بفعل السعي للكسب السريع، ما يؤدي الى اهدار حقوقهم في تأمين صحي حقيقي، ويمكن القول ان نوعية الخدمات الطبية



سبيل المثال فان سعر الليرة تغير من نحو 826 ليرة لكل 100 دولار في نيسان 2021 الى اكثر من 1123 ليرة لمئة دولار في تشرين الثاني 2021 (أي في اقل من 8 اشهر) والرقم يحتمل التغير اكثر، ونتج عن ذلك زيادات في اسعار السلع والخدمات، وان كانت بعض الاسواق لاسيما التي تبيع الخضرا والفاكهة مدعومة من الدولة ولم ترتفع اسعارها كثيرا؛ ان ارتفاع الاسعار يؤثر بصورة حاسمة على اوضاع العراقيين الذين يعملون بأجور يومية من الذين ليس لديهم مورد مالي آخر؛ الذين لا تتجاوز اجورهم 3 آلاف ليرة شهريا او حتى اقل من ذلك في احسن الاحوال.

ويقول مدراء مكاتب السفر والإقامة في العاصمة انقرة واسطنبول، إن أعدادا كبيرة من العراقيين كانوا يأتون إلى تركيا يوميا قبل انتشار فيروس كورونا، بهدف السياحة أو الطبابة أو التعليم وغيرها، وكانت تنظم 17 رحلة جوية يوميا تنقل نحو 3500 مسافر يوميا، فضلا عن

أعداد كبيرة من العراقيين يدخلون من المعابر البرية لاجئون ومقيمون. ويمكن الإشارة الى ان زخم تواجد العراقيين في تركيا يقابله نشاط في العلاقات بين الحكومتين، لتنظيم امور التنقل للأفراد والمركبات والشركات بين البلدين، ومؤخرا أعرب وزير التجارة التركي، عن أمله في تسريع افتتاح معبرين حدوديين جديدين مع العراق لضمان وصول شركات النقل التركية إلى جميع المناطق العراقية، بحسب ما صرح به في كلمة ألقاها الوزير في منتدى الأعمال التركي العراقي للاستثمار والمقاولات في إسطنبول برعاية وزارة التجارة التركية، مشددا بالقول «نأمل افتتاح معبري أوفاكوي - فيشخابو، وديراجيك - ميكسور الحدوديين في أقرب وقت لضمان وصول شركات النقل التركية إلى جميع مناطق العراق».

في تركيا جيدة، ولكن تكلف معظم محتاجيها من العراقيين اموالا باهظة في معظم الحالات. وبحسب الاستطلاعات فان الاتراك في العادة شعب متسامح وودود، وان برزت في المدة الاخيرة بعض التوجهات العنصرية يثيرها قادة سياسيون لغرض الدعاية الانتخابية، وفيما يتعلق بالعراقيين يرى صحفيون اتراك وحتى مسؤولين أن العراقيين لم يواجهوا مشكلة في الاندماج مع المجتمع التركي، مشيرين إلى تواجد كثير من حالات الزواج وتكوين أسر بين الطرفين.

هبوط الليرة التركية وازدحام العراقيين لقد ادى ويؤدي الهبوط المتواصل لقيمة الليرة التركية الى بروز مشكلات جديدة في الواقع الاقتصادي وحركة السوق وتأثير ذلك على الجالية العراقية في تركيا، وعلى

اعتبرت صحيفة «ذا ناشيونال» أن بإمكان العراق، ان اراد ذلك، إنهاء التمييز الذي يتعرض له مواطنوه من أصحاب البشرة السمراء، برغم أن هذا التمييز يمثل مشكلة متجذرة في المجتمعات العراقية.

فيلي

ذوي البشرة السمراء..
حان الوقت للعراق
لإنهاء التمييز بحقهم

وقالت الصحيفة في تقرير لها ترجمته مجلة «فيلي»؛ ان المعاناة التي تعيشها اقلية السود في العراق مستمرة منذ عقود طويلة، وهي نتيجة تمييز اجتماعي وايدولوجي وعشائري ظل سائدا في العالم العربي منذ زمن طويل، مشيرة إلى أن هناك مليوني عراقي اسود البشرة، وعاش أجدادهم في البلد منذ قرون، وكان يتحتم معالجة طريقة التعامل معهم في المجتمع منذ مدة طويلة.

معاناة منذ الطفولة

ولفت التقرير إلى أن هذه المعاناة تبدأ منذ الطفولة، إذ تشير التقديرات إلى أن 10 % من الأطفال الذين يتخلون عن متابعة دراستهم في العراق، يفعلون ذلك بسبب التنمر، لكن الوضع بالنسبة للأطفال ذوي البشرة السمراء أكثر حدة بشكل خاص، مضيفا أن «العديد من مديري التعليم لا يدركون خطورة الوضع» بالنسبة إلى مجتمع العراقيين من ذوي البشرة السمراء.

واشار التقرير الى حادثة تتعلق بحقوق العراقيين السُمر في مدينة البصرة حيث تم تصنيف طالبة سمراء في مرتبة ادنى من طالبة غير سمراء برغم انها حصلت على درجات دراسية أعلى، وكان يتحتم التدخل من منظمة حقوقية غير حكومية من أجل تصحيح الوضع وضمان حصول الطالبة السوداء على اعتراف من مدرستها بحقوقها.

وتابع التقرير أن التمييز يستمر حتى مراحل سن الرشد حيث يعيق العرق احتمالات الزواج المختلط لكل من الرجال والنساء، فيما أنه بالنسبة لهؤلاء الذين يتزاوجون، فإن العنصرية داخل الأسرة هي من الأسباب المتكررة للانفصال.

واضاف ان التمييز يستمر أيضا في

مرحلة البلوغ، حيث يواجه العراقيون السود مشكلة حصولهم على فرص عمل أقل، وهو ما يعني تمتعهم بفرص اقتصادية أقل.

إقصاء وتهميش

وبعد إشارته إلى ان العديد من الشعوب والجماعات حول العالم تعرضت للعبودية في مراحل مختلفة من التاريخ، الا ان التقرير اوضح انه فيما يتعلق بالعالم العربي، «لا يتم إلقاء اهتمام كاف لحقيقة أن ذوي البشرة السمراء ما زالوا يعانون من تأثير التمييز والإقصاء والتهميش».

واعتبر التقرير أنه من المفارقة ان تكون الدول الاوروبية التي كان لديها تاريخ أقل تقبلا للسكان من ذوي البشرة السمراء، تمكنت من التوصل الى اجماع أكثر تحضرا حول مخاطر العنصرية والتمييز، مقارنة بعض الدول في العالم العربي.

وذُكر التقرير بإعلان الامم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان والذي يؤكد على أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، ويفرض على جميع الدول العمل على الحد من مشكلة التمييز العنصري.

وفي هذا الاطار، اشار التقرير الى ان العراق اتخذ خطوات رسمية للتمسك بهذه المبادئ، وأنه في العام 1970، صادق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي تتضمن أحكاما تؤكد على حقوق معيشية وكرامة للأقليات العرقية.

الا ان التقرير لفت إلى أن تنفيذ العراق تلك الاحكام مسألة اخرى، موضحا ان البلد يواجه تحديات ليس فقط فيما يتعلق بتجمع ذوي البشرة السمراء، وانما ايضا فيما يتعلق بالغجر، مذكرا بأنه وفق تقرير من العام 2018

لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، فان منظمات المجتمع المدني قرعت ناقوس الخطر ازاء انتهاكات حقوق العراقيين من الغجر وذوي البشرة السمراء، بما في ذلك منع الغجر من تولي المناصب الحكومية لأنهم محرومون من الجنسية، واستبعاد ذوي البشرة السمراء من نظام المحاصصة الذي يضمن لهم، على غرار الاقليات الاخرى، الحصول على تمثيل منصف في مؤسسات مثل البرلمان.

برامج تلفزيونية تنتهك الكرامة

وخلص التقرير الى القول ان القوانين والمعاهدات لا يمكنها وحدها تغيير الوضع، وأنه يجب على المؤسسات الاعلامية العراقية بذل المزيد من الجهود لتسليط الضوء على محنة مجتمع ذوي البشرة السمراء، منتقدا في الوقت نفسه حقيقة أن عددا من القنوات التلفزيونية العراقية تواصل عرض ما يسمى بالكوميديا التي تستخدم في خطابها افتراءات عرقية تنتهك كرامة ابناء الاقليات. كما أن أمام المؤسسات الدينية أدوار

يجب عليها القيام به بحسب التقرير مذكرا بموقف النبي محمد من المساواة بين الابيض والاسود. وتابع التقرير أن العديد من الزعماء الدينيين في العراق بإمكانهم ان يكونوا أكثر جرأة في تعزيز هذه المبادئ. واذاف ان للمدارس ايضا دورها في تعليم الأطفال العراقيين منذ الصغر اننا جميعا متساوون، وأن التمييز شيء يجب أن نحاربه جميعا. مفتاح التغيير وبينت صحيفة «ذا ناشيونال» أن «مفتاح التغيير» يكمن في تغيير الحوار

الوطني بمجمله، مضيفا أن الاعتراف بالمظالم اللاحقة بذوي البشرة السمراء العراقيين «يخلق عراقا أفضل ويحقق وحدة وطنية حقيقية». ولفت التقرير إلى أنه «إذا لم يتمكن العراق من معالجة التمييز بمفرده، فهناك دور مهم بالنسبة باقي المنطقة، والعالم بأسره، حيث يمكن للمجتمع الدولي والمنظمات الانسانية ان تكون قدوة يحتذى بها، وتعزيز الرسالة القائلة بأن كرامة الإنسان هي مبدأ عالمي». ترجمة: مجلة «فيلي»

99

ان القوانين والمعاهدات لا يمكنها وحدها تغيير الوضع، وأنه يجب على المؤسسات الاعلامية العراقية بذل المزيد من الجهود لتسليط الضوء على محنة مجتمع ذوي البشرة السمراء ...



نصف سكانه أميون

العراق من تاريخ الكتابات الاولى الى انعدام الاقتدار المعرفي

في مستهل تناولنا لموضوع
الامية في العراق لابد من الاشارة
الى أسى المؤرخين والمتخصصين
وعموم الباحثين عراقيين
واجانب، وحرزهم من تحول بلاد
هي من ضمن أول من عرفت
فيها الكتابة قبل آلاف السنين،
ووضعت فيها نظم العدالة
وحقوق الإنسان، وخلفت إرثا
معرفيا وثقافيا غير قابل
للاندثار، بحسب تعبيرهم، الى
بلد تتفاقم فيه الأمية وتزداد
في ايامنا هذه لتصل إلى نسب
مرعبة، على حد وصفهم.

فيلي

وبحسب الحكومة العراقية فان 7 ملايين
امي لا يجيدون القراءة والكتابة كليا
والعدد اكبر من ذلك بكثير بحسب
المتخصصين والباحثين، بسبب انعدام
المسوح الميدانية وغياب التعداد السكاني
طيلة عقود، والامم المتحدة تقدر عدد
الاميين في العراق بنحو نصف السكان،
وبحسب تعريفها فان الأمي هو الذي لا
يستطيع أن يقرأ أو يكتب جملة بسيطة
عن حياته اليومية.
وبغض النظر عن الاوضاع في العراق

والاضطراب السياسي الذي كان سائدا فيه
و تدخل الجيش في الحياة و الانقلابات
العسكرية المتتالية منذ وقت مبكر، فقد
صنفت منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة (يونسكو) العراق
بصفته مكانا يمتلك حتى نهاية سبعينات
ومطلع ثمانينات القرن الماضي منظومة
تعليمية متطورة تتفوق على قريناتها
في دول المنطقة بشهادة اليونسكو، إلا أن
المنظمة نفسها رجعت لتصنفه بعد ذلك
ضمن البلدان التي تعاني صعودا كبيرا

في نسب الأمية يتجاوز 47% اي نصف
السكان تقريبا (للأعمار بين 6 سنوات
و55 عاما)؛ ومن الضروري الالتفات
هنا الى ان انتشار الامية وانهيار مجمل
العملية التعليمية بحسب تلك القرائن
وبإقرار المنظمات الدولية ارتبط ابتداء
باستفحال مظاهر التفرد بالسلطة منذ
نهاية سبعينات وبداية ثمانينات القرن
الماضي واشعال الحروب وهجرة وتهجير
الملاكات التعليمية او سوقها الى جهات
القتال.

وقبل ذلك كان قد صدر قانون محو
الامية رقم (153) لسنة 1971 وكان
من ضمن الاسباب الموجبة التي سوغ
بها القانون "بناء مجتمع متعلم يملك
المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات
التي تمكنه من اعادة صنع الحياة في
بلاده ومن تحقيق التنمية الاقتصادية
والتقدم الاجتماعي على اسس جديدة"
بحسب ما ذكر في مواد القانون، و انشأت
بغداد مؤسسة باسم الهيئة العليا لمحو
الامية برئاسة وزير التربية وعضوية



**في عام ١٩٧٩ جرى
منح العراق ٥ جوائز من
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
«اليونسكو» بعد أن
استطاع خفض نسبة
الأمية دون ١٠٪، بحسب
المنظمة.**

من الوزارات "ممثلين عن 10 وزارات" فضلا عن دواوين الأوقاف الاوقاف الدينية جميعها، وعديد متضخم من المستشارين والوكلاء والمديرين العامين وغيرهم، وكانت اهدافها عامة غير محددة من قبيل العناية "بوضع الأهداف العامة لمحو الأمية وميزانية التنفيذ وإقرار المناهج والكتب ومواعيد الدراسة وضوابط اختيار المعلمين". وفي ضوء ذلك يقول المراقبون انه كبقية القوانين التي شُرعت منذ نيسان عام 2003 ثم زويت في أروقة النسيان، فلا يوجد ما يلزم على إكمال التعليم ويجرم من لا يلتزم، ليبقي ذلك القانون حبرا على ورق فيما الأمية تزحف وتتمدد ويزداد عدد السكان في بيئة أصبحت لا تتحرج كثيرا من غير المتعلمين، على حد وصفهم.

مدير عام سابق للجهاز التنفيذي لمحو الأمية يقول، أن الحروب وتهالك البنى التحتية وتدني الوضع الاقتصادي لدى كثير من العائلات ألقى بظلاله على تدهور التعليم وتفشي الأمية و"الجهل" في أوساط المجتمع، فيما ينوه تربويون الى عوامل اضافية تتعلق بالفساد "المتغول" في مؤسسات الدولة، وهشاشة الدور الرقابي والتربوي مما خلف جيوشا من الأميين يغض الطرف عنهم فلا يذكرون إلا في الإحصاءات الرسمية وعناوين الصحف، بحسب تعبيرهم، فيما يحاول تربويون آخرون ان يرجعوا معوقات محو الأمية وعموم التعليم الى "المحاصصة والتحزب" ضمن مؤسسات التعليم والنقص الحاد في المدارس وفي الريف وأطراف المدن وضعف الرقابة وعدم تطبيق إلزامية التعليم، كما تطرقوا الى عدم استيعاب الخريجين في الوظائف الحكومية، إلى جانب موجات الهجرة والنزوح مما "عكس واقعا مؤلما لما آل إليه التعليم وضاعف من أعداد العازفين عنه"

نسبة كبيرة ممن كانوا فيها يعود إلى إيقاف صرف الحوافز للدارسين والمعلمين (40 ألف دينار عراقي شهريا) التي كان معمولا بها قبل ذلك، مبينين أن "ضعف الوضع المادي للدارسات وعدم موافقة الزوج او الانخراط في أعمال لكسب العيش أدت إلى ضعف نسبة الإقبال على الدراسة". لقد كان القانون الذي صدر للحد من آفة الأمية، الذي سنته الحكومة عام 2011 " قانون محو الأمية برقم 23" يحمل اسباب موته في طريقة ادارته بحسب قول المراقبين، اذ ان هيئة محو الأمية التابعة لوزارة التربية كانت متضخمة وحاولت اشراك اكبر عدد

كما اخفقت جميع الخطط الحكومية بشهادة الجميع منذ اول حملة في شهر آب عام 2011. وسجلت الارقام ان مراكز محو الأمية بلغت 5699 مركزا لعام 2012-2013، لكنها أخذت بالتراجع والانحسار لتتخفف إلى 842 عام 2017-2018 وفق إحصائية الجهاز التنفيذي لمحو الأمية، فيما لم يلجأ الى اي مشروع بديل حقيقي حتى الآن؛ وعن اسباب الاخفاق، يعزو المراقبون والمتخصصون ذلك الى سوء استعمال الاموال التي خصصت والى اسباب اجتماعية؛ اذ يقول تربويون عاملون في تلك المراكز، ان ضعف الالتحاق بمراكز محو الأمية وتسرب

هذا الاعفاء بزوال المرض او العاهة، ويتقرر هذا الاعفاء وبيان مدته بقرار يصدر عن رئيس الهيئة مستنداً إلى قرار الجهات الصحية، والملاحظ ان القانون طبق بصورة سليمة بحسب المؤرخين والمتابعين، وفي عام 1979 جرى منح العراق 5 جوائز من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بعد أن استطاع خفض نسبة الأمية دون 10٪، بحسب المنظمة.

اجراءات محو الأمية بعد 2003 لم تشرع الحكومات الاتحادية المعاصرة في العراق بالتفكير بذلك الموضوع الخطير الذي استفحل بصورة كبيرة منذ عام 2003 وقبل ذلك ايضا، الا في عام 2011؛

الا يجري تعيين العمال والمستخدمين المشمولين بأحكام هذا القانون من غير حملة شهادة محو الأمية الا بعد التحاقهم بمراكز محو الأمية وانتظامهم بالدراسة فيها في الاماكن التي يوجد فيها مراكز لمحو الأمية؛ ومن المعلوم ان المرحلة الاولى من الدراسة في مراكز محو الأمية التي انشأت في المناطق السكنية كانت تعادل التخرج من الصف الرابع الابتدائي.

واستثنت احكام القانون من لا تتوافر مراكز محو الأمية في الجهة التي يسكن او يعمل فيها و المصابون بمرض او عاهة بدنية او عقلية تمنعهم من تلقي الدروس في صفوف محو الأمية ويزول

ممثلين عن كل من الوزارات والهيئات ذات العلاقة يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد؛ كما اشترطت مواد القانون على كل حاصل على البكالوريا الثانوية العامة او ما يعادلها واجب القيام بالتدريب والتدريس في صفوف محو الأمية لمدة لا تتجاوز سنة تقويمية ومنحتهم المكافآت التشجيعية، وعدت خدمة الموظفين والمستخدمين في الهيئة خدمة تقاعدية؛ وتعزيزا للإجراء وتشجيعا للدارسين ومنعا للتسرب اشترط القانون على المؤسسات والدوائر والمصالح والشركات والمحلات التجارية حكومية كانت ام اهلية بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ هذا القانون،

الدبلوماسية الثقافية والسلام

الدبلوماسية كما هو معلوم للجميع هي جزء من العلاقات الدولية التي تربط الدول معاً، وتشمل كافة الالتزامات المتبادلة بين كل دولتين تتمتعان بالاستقلال الذاتي، لتصبح الدبلوماسية جزءاً مهماً من السياسات الدولية، وأساساً من أساسات التعامل بين شعوب العالم، وطريقة للتواصل والتفاعل يستخدمها مجموعة من الأشخاص أثناء القيام بعمل ما.

د.رائد الهاشمي

وأحببت اليوم أن أركز على قضية هامة جداً وهي (الدبلوماسية الثقافية). وفي اعتقادي أن السبيل إلى تحقيق وفاق عالمي وتحقيق السلام في العالم يبدأ بتعزيز مكانة الثقافة في العلاقات الدولية. فالدبلوماسية الثقافية هي مفتاح مهم يجب التركيز عليه لتحقيق التقارب بين الشعوب، وهي صمام أمان حقيقي للأمم التي تنبذ الحروب وتبحث عن السلام لشعوبها، فالسياسة وحدها لا تكفي لحل المشاكل القائمة بين الدول وهذا ما أثبتته الواقع الذي عاشه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة إبان دخول العالم في تجاذب قطبي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. فقد اكتشف السياسيون في تلك المرحلة ومن خلال الوقائع أنهم بحاجة إلى وسيلة أكثر فاعلية من طاوولات المفاوضات، وأدركوا دور الثقافة في التأثير على الشعوب وقدرتها على تشكيل العلاقات الدولية. وإنني على ثقة بأنه لو تم التركيز على ذلك فإن دور الدبلوماسية الثقافية سيزداد توسعاً في المستقبل، ولن تستطيع الدبلوماسية التقليدية

الاستغناء عنه في التخلص من الحروب والنزاعات الدولية في جميع بقاع العالم. من هذا المنطلق فإن على جميع الحكومات التي تبحث عن السلام لشعوبها أن تركز وتهتم بتفعيل الدبلوماسية الثقافية وإذا ما أرادت لها النجاح فعليها إشراك الأكاديميين والمؤسسات الأكاديمية لما لها من دور كبير في نشر الوعي العلمي والثقافي في المجتمعات من خلال مد جسور التعاون العلمي والثقافي بينها وبين المؤسسات والأكاديميات العالمية في مختلف بلدان العالم ومن خلال تبني مفاهيم السلام والتعايش السلمي والتسامح ونبذ الحروب والكرهية والتفرقة العنصرية والدينية والمذهبية، وجعل هذه المفاهيم كمرتكزات ثابتة تستخدم لتنشئة الطلبة في كل مراحل الدراسة لكي تكون ثقافة مكتسبة بشكل تدريجي وترسخ في نفوس الجميع حيث أن العلوم التي تدرس في الجامعات ليس غايتها الأساسية توفير كفاءات علمية وثقافية للمجتمع فحسب، بل عليها تأهيل مواطنين

يُمارسون قيم الحوار وتبادل الثقافات من أجل نشر التفاهم، فتكون الدبلوماسية الثقافية ذات فاعلية بين الشباب المتعلم وحصناً منيعاً للأجيال القادمة، وبالتالي ممارسة الضغط على الحكومات لتبني هذه الثقافة لكي تكون خطوة مهمة في تحقيق السلام المنشود في كل دول العالم. ختاماً هناك مبدأ هام جداً يجب التركيز عليه بأن السلام في أي بقعة من بقاع العالم لا يمكن تحقيقه باغتصاب حقوق الآخرين فأني طرف يدعو للسلام ويؤمن به عليه أن يمنح الطرف الآخر حقوقه كاملة ويفتح أبواب النقاش والتحاور البناء الحقيقي على مصراعيه حتى يمكن لعجلة السلام أن تدور وتتحقق فليس من المعقول أن تبحث عن السلام مع طرف وأنت تغتصب حقوقه وتنتهك سيادته وهنا يجب اللجوء الى العقل والمنطق والعدالة في تحقيق السلام لكي ينعم الجميع بالسلام العادل المنشود ولكي تنعم الشعوب بالأمن والاستقرار والطمأنينة وتعيش حياتها بشكل طبيعي وآمن.



بعد ارتفاع أسعار النفط مطالبات بتقليل سعر صرف الدولار

والحكومة ترد

لا يمكن لبلد ما ان ينمو ويتطور ويحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة والرخاء لسكانه من دون ان يمزج بين مصادر الثروة المتعددة؛ التي يجب الا تكون مقصورة على مورد اقتصادي واحد، لأن الاعتماد على مصدر وحيد للتنمية يدخل البلد في ازمات غير منتهية. فيلي



بعد تثبيت سعر صرف الدولار الأمريكي في موازنة عام 2021 عند 1450 ديناراً لكل دولار والذي جاء نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً والذي يعتبر المورد الرئيسي لموازنة العراق العامة أثار ردود فعل كثيرة لدى المواطنين وايضا لدى بعض المختصين من الاقتصاديين والماليين لما كان له من تبعات اقتصادية واجتماعية سلبية على عامة الشعب من ارتفاع البطالة والفقر، في وقت اعتبرته وزارة المالية بأنه يمثل انفراجة لما يعانيه الاقتصاد العراقي من ازمة في السيولة المالية وتصحيح لمسار الاقتصاد

العراقي. وقرر البنك المركزي العراقي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي رفع سعر بيع الدولار للبنوك وشركات الصرافة إلى 1460 ديناراً، من 1182 ديناراً للدولار الواحد، بهدف تعويض تراجع الإيرادات النفطية الناجم عن تدهور أسعار النفط، مما تسبب رفع سعر الدولار وتخفيض قيمة الدينار العراقي في انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين. وفي الوقت الذي ارتفعت أسعار النفط تدريجياً لتصل إلى أكثر من 80 دولاراً للبرميل الواحد طالب مواطنون

واقتصاديون بضرورة إعادة خفض أسعار الدولار بموازنة العام المقبل 2022 أو تقليل آثارها على المجتمع . تعويض الطبقات الفقيرة ويقول الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان في حديث لمجلة «فيلي»؛ ان «سعر الدولار هو حصيلة الورقة البيضاء التي نظمت العملية من 3 إلى

5 سنوات واعتبروها جزءاً من عملية الإصلاح الاقتصادي بالنسبة للوضع المالي والبنوك»، مشيراً إلى أن «الدولة لا تستطيع تغيير عملتها الا ان المهم هو الإصلاح الحقيقي الذي يخدم طبقات الشعب الفقيرة». ويضيف انطوان؛ ان «سعر الصرف ليس مهماً وليس الأصل بقدر ما

يكون هناك تعويض للطبقات الفقيرة التي تشكل الغالبية وان تكون هناك مساعدات اجتماعية وتوفير البطاقة التموينية وخلق فرص عمل مسالة اساسية»، لافتاً إلى ان «هناك ارتفاع في نسبة البطالة وارتفاع نسب الفقر وذلك بسبب قلة فرص العمل كما أن القطاع الخاص مجمد لا يمارس عمله».

ولفت إلى ان «ارتفاع أسعار النفط يجب أن تعوض الناس اولاً تغطي العجز وتخلق فرص للعاطلين من الشباب وبالتالي سيكون هناك انتعاش في السوق وإيقاف الهدر والفساد وتشغيل القطاع الخاص والورقة البيضاء تناولت ذلك». خفض تدريجي

”

**المالية: تبين لنا أن تغير سعر الصرف
أسهم في زيادة الاحتياطيات الأجنبية لدى
البنك المركزي العراقي الى «60» مليار دولار
في شهر نيسان 2021 بعد أن كان «54»
مليار دولار في شهر كانون الأول 2020.**

الطلب على العملة الأجنبية وانعكس
ايجابيا على انخفاض الاستيرادات
وزيادة الإنتاج المحلي»، وفقا للمالية.
وأشارت وزارة المالية الى «تحسن واضح
في النشاط التجاري في الأشهر التسعة
الماضية من العام الحالي 2021 في
ظل الازمة انتشار فايروس كورونا».
وكشفت الوزارة أنها تعمل على «اعادة
استثمار إيرادات الأموال المتحققة
بهدف بناء قاعدة إنتاجية مستهدفة
خارج القطاع النفطي والاعتماد على
القطاعات الاخرى والتي ستسهم
بانخفاض الطلب على الدولار نتيجة
تعويض بعض السلع المنتجة والتي
جعلت انحسار نسبة الاستيرادات إلى
الاستهلاك المحلي».

يشار الى أن الوزارة تبنت منذ تشكيل
الحكومة الحالية وضع الخطط
والآليات للعمل على إصلاح السياسة
المالية للعراق وتكملت باعتماد الورقة
الإصلاحية «الورقة البيضاء» التي
رسمت خطوات السياسة الاقتصادية
والمالية المستقبلية للنهوض بالإنتاج
المحلي وتقليل الاستيرادات للبلد.

مما اضطره إلى البحث عن عمل آخر
لسد حاجات الأسرة»، مطالبا الحكومة
«بإعادة خفض سعر صرف الدولار عما
كان عليه سابقا».
مصدر حكومي: لا تغيير في السعر
من جهته؛ أكد مصدر حكومي في
حديث لمجلة «فيلي» ان «سعر الدولار
سيبقى كما هو خلال موازنة العام
المقبل 2022».

وأضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر
اسمه أنه «لا يوجد تغيير او حدث انه
يتم بموجبه تغيير سعر الصرف»، مبينا
ان «وزارة المالية بدورها أكدت هذا
الشي».

و اعتبرت وزارة المالية في 5 تشرين الأول
2021، أن «الوزارة تابعت وباستمرار
مؤشرات تخفيض قيمة العملة أمام
الدولار وعلى مدار تسعة أشهر
الماضية».

وتبين لها أن تغير سعر الصرف أسهم في
زيادة الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك
المركزي العراقي الى «60» مليار دولار
في شهر نيسان 2021 بعد أن كان «54»
مليار دولار في شهر كانون الأول 2020.
كما ساعد تغيير سعر الصرف ب«انخفاض

بشكل حقيقي التي تعتبر العمود
الفكري للاقتصاد الوطني وليس فقط
في الإعلام».

ويقول المواطن حسين الخفاجي ويعمل
موظفا في وزارة التربية في حديث لمجلة
«فيلي»؛ ان «ارتفاع سعر الدولار من
قبل الحكومة أضر بنا حيث ارتفعت
أسعار المواد الغذائية إلى أكثر من 30
بالمئة بالرغم من ثبات الرواتب التي
نتقاضها».

ويشير إلى أن «الراتب الذي يتقاضاه
بات لا يكفيه لأكثر من نصف الشهر،

في كيفية سد رواتب المسؤولين والوزراء
العالية دون النظر الى الجوانب السلبية
التي نتجت عن ارتفاع سعر الدولار
من فقر وبطالة وكساد في الأسواق».

ويضيف الحسني؛ كان «الاجدر
بالحكومة مكافحة الفساد المستشري في
الدولة العراقية وإنعاش القطاع الخاص
عبر معالجة المشاكل التي تواجه هذا
القطاع وتفعيل القوانين التي من
شأنها توفير الدعم والحماية لهذا
القطاع المهم، اضافة الى توفير الدعم
لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ويضيف علي؛ أن «النتائج التي تمخضت
عن ارتفاع سعر الصرف كانت سلبية
حيث رفعت معدلات التضخم وزادت
نسب الفقر ولم يحقق أي بعد تنموي
نهائيا، كما أنها زادت عمليات تهريب
العملة للخارج ولم تقل».

إهمال القطاع الخاص
ويقول التاجر أمير محمد الحسني في
حديث لمجلة «فيلي»؛ ان «الحكومة لم
تساهم في تقليل فجوة الفقر والبطالة
بعدما رفعت سعر الدولار الذي أضر
بكل طبقات المجتمع بل كان همها هو

من جانبه؛ اكد الخبير الاقتصادي
ضرغام محمد علي أنه مع خفض
بشروط.

ويوضح لمجلة «فيلي»؛ ان هذه الشروط
هي أن «يكون تدريجيا لسعر صرف
الدولار الى 1300 دينار للدولار الواحد،
مع مراقبة عالية لعمليات البيع
وزيادة منافذ البيع بالسعر الرسمي
نقدا للسوق مباشرة دون المرور
بحلقات ثانوية تخلق سوق سوداء
للدولار، ومنع تهريب الدولار وتشديد
الرقابة على عمليات الاستيراد».

عملة حزم الرقمية.. عراقيون يقعون ضحية أكبر عملية احتيال

يتواصل الجدل في الشارع العراقي، حول الهبوط الكبير بسعر العملة الرقمية «حزم»، التي دخلت البلاد حديثاً، وذلك بعد أن تجاوز سعر كل مليون حزم أكثر من ستة آلاف دولار، بفترة لم تتجاوز ثلاثة أشهر.

فيلي



وانتشرت في الآونة الأخيرة عملة رقمية باسم حزم أطلقها الإعلامي العربي محمد العرب، والذي اشتهر بأنه موفد قناتي العربية والحدث في اليمن لتغطية حرب قوات التحالف بقيادة السعودية ضد الحوثيين، والتي لقب من خلالها بمراسل عاصفة الحزم، وهو الاسم الذي أطلقه على العملة الرقمية.

محمد العرب، صحفي بحريني الجنسية، من أصول عراقية، ومن مواليد مدينة الفلوجة شرقي محافظة الأنبار، وهذا ما ساهم بانتشار عملته الرقمية حزم، بشكل واسع في الأنبار، إذ أن مئات الأنباريين وربما الآلاف منهم، قاموا بالاستثمار في عملة حزم وتجربة حظهم من خلالها.

وتعرض المستثمرون في العملة لخسائر فادحة، بعد هبوط العملة، ليتراوح سعرها بين سنت واثنين، وذلك بعد أن حذر البنك المركزي العراقي، يوم أمس، من التعامل بالعملات الرقمية.

وأعلن البنك المركزي في بيان ورد لمجلة «فيلي»، بأنه يتابع عن كثب التعاملات في سوق العملات الرقمية والمشفرة والافتراضية، نظراً للمخاطر الكبيرة المرتبطة بتلك العملات وعدم خضوعها لأية ضوابط أو تشريعات قانونية أو رقابية أو فنية في العراق.

وتابع بالقول، لتلافي أية تداعيات سلبية ناتجة عن التعامل بتلك العملات، ذات التذبذب العالي وعمليات المضاربة فيها، يحذر البنك المركزي العراقي من استخدامها، ولا يكفل مثل تلك العملات ولا يوفر الحماية القانونية لمن يتعامل بها ولم يمنح رخصة لأية عملة رقمية مشفرة حالياً.

وقال قائممقام قضاء الرمادي مركز

محافظة الانبار، ابراهيم العوسج، في بداية انطلاق العملة، كانت الاجراءات طبيعية، ولم يكن بالإمكان أن تتدخل الحكومات المحلية، طالما أنه لم يكن هناك منع رسمي من الحكومة المركزية. وأضاف، لكن بعد اصدار قرار البنك المركزي العراقي قبل يومين من الان، بياناً نص على منع تداولها، كونها اشبه بالوهمية وتدخل بباب النصب والاحتيال، فسيتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المكاتب والمتداولين، خلال الاسبوع القادم.

وأشار العوسج لمجلة «فيلي»، إلى أن إمكانية رفع دعوى بحق مالك العملة وشركائه، يرتبط بالأشخاص الذين خسروا اموالهم، حيث يمكنهم اقامة دعوى قضائية، وسيتعامل الاخير معها، كما اننا حذرنا سابقاً، من التداول بها، لكن بشكل شخصي، وبعد قرار البنك المركزي، سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد مكاتب بيع العملة، لكن الاشخاص المستثمرين فيها فلا توجد لدينا اي صلاحية على اجباره بعدم التداول، ولن تكون هناك اي اجراءات ضدهم.

فيما رأى خبير العملات الرقمية، ناصر علوان، أن هناك نوعين من العملات الرقمية، الاولى هي التي يتم التعامل بها على اساس الماستر كارد وغيرها من الانظمة المتطورة، والتي تتعامل بها البنوك وتغطيها رسمياً، مقابل العملة الصعبة او الذهب وغيرها، وأما النوع الثاني هي المشفرة، والتي ظهرت قبل اكثر من عشرة اعوام، وكانت اولها عملة (البتكوين)، التي اطلقها مجموعة من تجار واثرياء الصين، لتصبح بمرور الايام عملة متداولة في الوسط الاستثماري والتجاري، وكسبت ثقة المتداولين.

وبين أن الفرق بين العملة الجديدة بالثقة وبين الوهمية، هو أن تكون عائدة لأشخاص معروفين ويملكون

ستارس برمجيات محكم، ويكون لهم شركة حقيقية تعمل على تصنيع المنتجات.

وأضاف علوان، خلال حديث له مع مجلة «فيلي»، أن كافة العملات الرقمية فيها نسبة مخاطرة كبيرة، كون اكثر الاموال التي يتم تداولها فيها هي عبارة عن غسيل اموال، وربما تكون تجارة غير مشروعة، كالمخدرات والاسلحة، ورغم ذلك فإن عددا كبيرا من دول العالم بدأت تتجه بشكل جدي نحو العملات الرقمية، ومن الممكن أن تكون هي العملات المستقبلية. مستدركاً، بالقول اؤكد بأن كل العملات الرقمية فيها مخاطرة، اي أن (البتكوين) البالغ سعرها اكثر من 60 الف دولار، من الممكن أن تهبط في اي لحظة لتصبح قيمتها دولار واحد او اقل.

وبين علوان، بأن اكثر من الف عملة ظهرت بعد (البتكوين)، مما ساهم

بتطوير عالم التكنولوجيا، ويتم التداول بها عن طريق منصات الكترونية، ولكن غالبيتها عملات غير موثوقة، وهناك العديد من العملات الرقمية التي ظهرت مؤخراً وتبين فيما بعد أنها عبارة عن عمليات نصب واحتيال، وعموماً فأنها اشبه بلعبة القمار، وغالبية سكان العالم يتعاملون بها كنوع من المغامرة بدون اي ضمانات.

وفيما يتعلق بعملة حزم المتداولة في العراق مؤخراً، فأوضح الباحث بالشأن الاقتصادي، مؤيد الدليمي، أن أن كل معايير الثقة والجديّة لا تنطبق على هذه العملة، كون مالكةا قام بإدراجها على منصة معروف بأنها غير موثوقة، وهي منصة (white bit) وبإمكان اي شخص تصنيع عملة وطرحها على هذه المنصة، كونها لا تشترط على صاحب العملة اي شروط علمية او مالية.

وأشار الدليمي، لمجلة «فيلي»، إلى أن

هناك من باع ذهب زوجته، وهناك من باع عجلته وغيرها من الممتلكات، كما أن العديد ممن استقرضوا ملايين الدنانير، للاستثمار في العملة، حتى أن هناك من باعوا منازلهم، وتم تسجيل العديد من حالات الطلاق بسبب هذه النقمة وليست العملة.

للاستثمار في العملة، حتى أن هناك من باعوا منازلهم، وتم تسجيل العديد من حالات الطلاق بسبب هذه النقمة وليست العملة.

ويؤكد الدليمي، بالقول مالك العملة نفذ واحدة من اكبر عمليات النصب والاحتيال بحق العراقيين عامة، حيث أن هناك متخصصين مطلعين على العملة، كشفوا بأن من قام ببيع مبالغ كبيرة من العملة وصلت إلى 4.5 مليون، هو نفسه مالكةا، أي أن من تسبب بهبوط العملة إلى هذا الحد هو مالكةا، لذا اتنى ان يتم اتخاذ اجراء قانوني بحقه، لتعود اموال الناس اليهم.

وأما المحامي، محمد سعد، فيقول حجم خسائر المتداولين في عملة حزم، كبير جداً، ولا يوجد هناك عقد بين المستثمر ومالك العملة، والسبب الذي ادى الى هذه الخسائر هو عملية مضاربة للعملة، بغض النظر عن من قام بذلك.

وبين سعد، في حديثه لشفق نيوز، بأنه لو تم اثبات ادعاءات المشككين بالعملية ومالكها، والذين يرون بأنها عملية نصب واحتيال، فإن من الممكن اقامة دعوى قانونية من قبل الحكومة العراقية ورفعها على مستوى الانترنت، ويتم القبض على المحتال، وذلك في حال إذا كانت الدولة التي يتواجد بها ، لا تملك المعلومات عن طبيعة عمل الشركة.

وبين، بأن العراق لا يملك هذه الثقافة القانونية، حيث يجب ان تتبنى احدي الجهات الحكومية ذلك، ومن خلال الادعاء العام او اي أحد من المتضررين، يتم تقديم شكوى ومن ثم القبض على المطلوب.

بوقت حساس للغاية، ومن ثم طرح افكار تجارية وهمية، ووعود بمفاجئات وغيرها، مما جعله مصدر ثقة لمتابعيه. وأكد الدليمي، بالقول حذرنا من التداول بالعملة منذ انطلاقتها، والسبب هو اننا حتى لو احسنا الظن بمالكها، فهذا يعني أننا دخلنا في مغامرة قد تتسبب بإفلاس المتداولين، وهذا ما حصل بالفعل، خاصة أن الآلاف استثمروا في العملة بشكل متأخر، وذلك عندما أصبحت بخمسة سنتات واكثر، مما تسبب بضرر كبير لهم، علاوة على الضرر الكبير الذي لحق باقتصاد المحافظة، كون الاموال توجهت بالتجارة بعملة حزم، بدلاً من أن تتوجه داخل المحافظة وتحرك عجلة الاقتصاد.

ولفت الدليمي، إلى أن هناك من باع ذهب زوجته، وهناك من باع عجلته وغيرها من الممتلكات، كما أن العديد ممن استقرضوا ملايين الدنانير،

العراق لا يملك الخبرات والتطورات القانونية او التكنولوجية، حول العملات الرقمية، ونستطيع القول أنه متأخر بذلك، وهذا كان سبباً رئيسياً في الاقبال الواسع على عملة حزم، حيث كل من يسمع بأنه يمكنه الاستثمار بمبلغ دولار ومن الممكن ان يصبح الف دولار خلال فترة وجيزة، وهذا ما اثار الشكوك حولها.

وأضاف الدليمي، بأن مالك عملة حزم، طرح 100 مليار حزم، وحدد 20% منها للتداول، وأحتفظ بالـ 80% منها، كما انه ركز على محافظة الانبار ومدينة ابو غريب في ترويج العملة، كما أنه مهد لموضوع العملة قبل مدة، وذلك من خلال خروجه بشكل يومي متكرر ببث مباشر على منصة فيسبوك، ومن خلالها استقطب عشرات الاف الناس، كونه كان يطرح افكار كثيرة مثيرة للجدل، منها مسألة اقليم الانبار، الذي طرحه



مصالحة الفارين والباقيين..

تحدٍ خاص أمام السلطات العراقية في المناطق المحررة

سلط موقع حقوقي أمريكي، الضوء على قضية النازحين العراقيين وسبل عودتهم إلى ديارهم، وأن هذا بمثابة تحدٍ خاص، يتطلب معالجة وفق مجموعة من التوصيات.

فيلي

وبحسب موقع «جاست سيكيوريتي» التابع لكلية الحقوق في جامعة نيويورك الأمريكية، فرغم مرور خمسة أعوام على إعلان الحكومة العراقية الانتصار على داعش إلا أن عودة النازحين ما زالت متاخرة، فهناك ما يقرب من 1.2 مليون نازح لم يعودوا بعد إلى مناطقهم الأصلية، فيما نزح آخرون مجدداً بعد محاولتهم العودة إلى مناطقهم. ولفت الموقع الأمريكي في تقرير كتبه باحثان في منظمة «ميرسي كوربس» الإنسانية، هما آدم ليشتهيلد، وماياشا علام، وترجمته مجلة «فيلي»، إلى وجود مشكلة مجتمعية أعمق تتمثل في ضعف القبول الاجتماعي أو رغبة الأفراد والجيران السابقين والمجتمعات في الترحيب بالعائدين والعيش معهم. إرث داعش





وأشار التقرير الأمريكي، إلى محافظة نينوى التي وصفها بأنها «واحدة من أكثر المناطق تنوعاً في العراق، ومن بين الأكثر تضرراً من العنف الجماعي والتهجير» وأن «داعش استهدفها

واضطهد بشكل ممنهج الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك الآشوريين والإيزيديين والمسيحيين والشبك». وأوضح أن «الجهود متواصلة في أوروبا والولايات المتحدة لتقديم مرتكبي

الفضائح إلى العدالة، مضيفاً أن «هناك حاجة إلى اهتمام إضافي والعمل محلياً لتسوية التحدي المستمر المتمثل بالنزوح في العراق». ورأى التقرير، أن «إرث داعش أعاق

عودة النازحين في المناطق المختلطة عرقياً ودينياً، سواء من خلال إحباط أبناء الأقليات عن العودة، أو دفعهم إلى معارضة عودة النازحين السنة». واستشهد التقرير بخلاصة توصل إليه بحث أجرته منظمة «ميرسي كوربس» الإغاثية، بعد سنوات من خبرة العمل في برامج إنسانية وإغاثية، بناء السلام في العراق، إلى أن «الحلول الدائمة للنزوح ستظل غير قابلة للتحقق ما لم تتضمن العدالة التصالحية وآليات بناء السلام لتعزيز القبول الاجتماعي والتعايش». ولفت إلى دراسة استقصائية شملت أكثر من 500 عائلة إيزيدية في سنجار في نينوى، كشفت عن عناصر عدة مرتبطة بفكر قبول العائدين: الأول، فط حركة العائدين خلال حكم داعش يساهم بدور أكبر بكثير من هويتهم العرقية أو الدينية. وأوضح التقرير، أن «المشاركين (من الرجال والنساء) كانوا أكثر ميلاً لتقبل العائدين الذين فروا من داعش، بغض النظر عن هويتهم، أكثر من هؤلاء الذين بقوا وعاشوا في ظل سيطرة داعش ثم فروا لاحقاً، وهو ما يشير إلى وجود نزعة في العراق تفترض أن هؤلاء الذين لم يفروا من داعش، هم من المؤيدين أو المتعاونين». ثانياً، تذكير الإيزيديين أنهم هم والعرب السنة عانوا سوية تحت حكم داعش، يساعد على تعزيز الاحساس بالتجارب المشتركة، مما يجعلهم، وخصوصاً الرجال، أكثر استعداداً لقبول العائدين السنة». وبحسب التقرير، فعلى العكس من ذلك، «كانت النساء الإيزيديات أقل استعداداً لقبول العائدين من السنة، وهو ما يلقي الضوء على الاختلافات الجندرية المهمة التي قد تعكس الخوف والصدمة التي عانت منها النساء

والفتيات الإيزيديات». أما ثالثاً، فإن الإيزيديين الذين نزحوا مع السنة وكان لديهم تفاعل متكرر معهم، كانوا أكثر استعداداً لتقبل العائدين السنة، بغض النظر عن جنس المستجيبين. وخلص التقرير بناء على ذلك، إلى أن «تحسين احتمالات إعادة الاندماج الاجتماعي أمر ممكن، وهو ما ستكون له آثار مهمة على الجهود المبذولة لتسهيل الحلول المستدامة لقضية النزوح، ودعم الناجيات من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، والمساهمة في الاستقرار والعدالة في العراق». تصور خاطئ واعتبر، التقرير أن «إنهاء أزمة النزوح ليس فقط ضرورة إنسانية، وإنما هو أيضاً ضروري لضمان السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي». وبناء على ذلك، رأى التقرير أن على الجهات المانحة وواضعي السياسات اتخاذ العديد من الإجراءات التي من بينها، «تصحيح التصور الخاطئ بأن الذين لم يفروا من حكم داعش كانوا بالضرورة متعاونين أو متعاطفين مع الجماعة المسلحة، فهناك بعض الناس ربما بقوا بسبب ارتباطهم القوي بمنزلهم وأراضيهم، أو لافتقارهم إلى الموارد اللازمة للتنقل، أو لان داعش منعهم من المغادرة». ونوه إلى إمكانية القادة الدينيين وكبار ممثلي المجتمع أن يكون لهم تأثير كبير في مواجهة المعلومات المضللة وتبديل مواقف الناس تجاه التعايش مع مرتكبي العنف السابقين وغيرهم من الجماعات في البيئات المتضررة من النزاع». كما اقترح التقرير، تعزيز التصورات لخبرات المعاناة المشتركة لمختلف الجماعات الدينية والعرقية تحت الاحتلال الوحشي لداعش، وهو ما من

شأنه تفعيل عمليات العودة المستدامة. عدالة إصلاحية ولأجل دعم التعافي على المدى الطويل، رأى التقرير الأمريكي، أيضاً أن على المسؤولين العراقيين وقادة المجتمع، العمل معاً من أجل إنشاء «آليات العدالة الإصلاحية»، موضحاً على سبيل المثال أن في نينوى، يمكن أن يكون من خلال ضمان المساءلة والاعتراف بالحقيقة على مستوى المجتمع أو مبادرات إحياء الذكرى وإحياء مراسم ذكرى الراجلين». ودعا التقرير، المانحين إلى «تعزيز استثماراتهم في بناء السلام» الذي يأخذ بالاعتبار الصدمات والتنوع الاجتماعي، وذلك بهدف دعم الاحتياجات النفسية والاجتماعية على مستوى الأفراد والمجتمعات للناجين. وأشار إلى أن «الدعم النفسي والشفاء من الصدمات، يمكن أن يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة داخل المجتمعات، بما في ذلك بين الإيزيديين والعرب السنة وفيما يتعلق بالناجين والشهود على العنف الجنسي وغيره من الانتهاكات». وأوصى تقرير «جاست سيكيوريتي» الحقوقية، ب«دمج أصوات النساء والفتيات وتجاربهن وقيادتهن في تصميم وتطبيق البرامج للتعامل مع الاغتراب الاجتماعي وتقوية التعايش السلمي، وهو ما يتماشى مع أهداف قانون (المرأة والسلام والأمن)، لعام 2017، الذي تبناه الكونغرس الأمريكي، بالإضافة إلى أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وختم التقرير الأمريكي، بالإشارة إلى أن «هذا الأمر بالنسبة للعراق يعتبر حاسماً، ليس فقط من أجل تسوية مشكلة النزوح، ولكن أيضاً لضمان السلام ومنع النزاع في المستقبل».

العراقيون و سوق العقارات التركي

وسط دعوات عنصرية لإجراءات قاسية بحق الاجانب

يشهد سوق العقارات في تركيا نشاطا كبيرا في حركة شراء وبيع العقارات والاراضي وامتلاكها من قبل اجانب وبخاصة العراقيين، فضلا عن النشاط في طلب الايجارات مقترنا بتواصل هبوط سعر الليرة التركية التي تجاوز انخفاضها الف ليرة لكل مئة دولار...

فيلي



«اسطنبول هي المحافظة الأولى التي حققت ٩٥١ عملية بيع للأجانب في تموز، جاءت بعدها أنطاليا مع ٩٣١ منزلاً، ثم أنقرة ٣١٢، ومرسين ٢١٧، وبورصة مع ١٥٨ بيع منزل للأجانب»، ويتصدر العراقيون في قائمة شراء المنازل في تركيا منذ العام ٢٠١٥، إلا أن الترتيب تراجع للمركز الثاني بعد ايران مع بداية عام ٢٠٢١



وتنشط مقابل ذلك تصريحات قوى معارضة للرئيس التركي يشغلون انفسهم بالحديث عما يسمونه مخاطر تزايد اعداد اللاجئين والمهاجرين، وآخر ذلك ما صرح به رئيس بلدية بولو مركز محافظة «بولو»، وهو من حزب الشعب الجمهوري المعارض بقوله ان «70 بالمئة من اللاجئين الذين يعيشون في محافظة بولو هم عراقيون، هناك مليون لاجئ عراقي و500 ألف إيراني في تركيا، النقاش حول السوريين الآن، لكن هل هناك حرب في إيران والعراق؟» بل ان رئيس البلدية ذهب الى اكثر من ذلك بالقول «لا ينبغي أن يتزوج مواطنان أجنبيان في بولو، ولا يسمح لهما بهذه الطريقة أن يستقرا في المدينة وينجبا أطفالاً، نقترح هذا كي لا يتزوج سوريان أو عراقيان هنا، نريدهم أن يعودوا إلى بلدانهم، لذلك نقترح هذه القرارات»، وتقدم لمجلس البلدية، باقتراح يقضي بفرض 100 ألف ليرة تركية كرسوم زواج على الرعايا الأجانب في «بولو»، مشيراً إلى أنه سيعرض مقترحاته على اللجنة المختصة للتصديق عليها وجعلها قيد التنفيذ. وبحسب المتخصصين في شؤون الاقتصاد والعقارات فان قطاع العقارات التركية اصبح احد اهم أعمدة الاقتصاد التركي، لاسيما منذ اصدار قانون العقار عام 2012 الذي ألغى مبدأ المعاملة بالمثل مما دفع إلى زيادة الإقبال على الاستثمار في هذا المجال، لتصبح العقارات التركية أكثر طلباً من قبل الجنسيات الاخرى لاسيما من دول الجوار وبخاصة الجالية العراقية الكبيرة في تركيا لما تقدمه الحكومة من مزايا للمستثمرين. وبعد شراء العقار أضمن و أكثر أماناً من شراء عملات أجنبية، بحسب المتخصصين ومراقبي السوق التركية، اذ أنه كلما انخفضت قيمة العملة زادت

قيمة العقار، كما تمتاز القوانين التركية بالمرونة و البساطة و سهولة إجراءات التملك، حيث لا توجد تعقيدات قانونية، كما أقرت الحكومة منذ عام 2017 قانوناً يتيح لمن تملك عقاراً أو عدة عقارات بقيمة مليون دولار أن يتقدم للحصول على الجنسية التركية، ثم جرى تعديل نص القانون ليجري تخفيض قيمة العقار إلى 250 ألف دولار. وحققت مبيعات العقارات للأجانب في تركيا نمواً بنسبة 38% في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020؛ وبحسب بيانات هيئة الإحصاء التركية، فقد بلغ إجمالي مبيعات العقارات للأجانب 43 ألفاً و372 عقاراً في المدة بين كانون الثاني وتشرين الأول 2021، و ان العراقيين تصدروا، قائمة الأجانب الأكثر شراء للمنازل في تركيا في شهر تموز من صيف 2021، مبينة ان «مواطني العراق اشتركوا في تموز، 772 منزلاً، تلاهم الإيرانيون بـ619 منزلاً، ثم الروس بـ365 منزلاً، والأفغان بـ229 منزلاً، والألمان بـ198 منزلاً، والكوييتيون 189 منزلاً، ومن كازخستان 166 منزلاً». وأضافت أن «عدد المنازل المباعة للأجانب في عموم تركيا في تموز بلغت 4 آلاف و495 منزلاً، مبينة ان «هذه المبيعات ارتفعت بنسبة 64 بالمئة، مقارنة مع مبيعات الشهر نفسه من العام الماضي». ووفقاً لتقرير الهيئة فإن «اسطنبول هي المحافظة الأولى التي حققت 951 عملية بيع للأجانب في تموز، جاءت بعدها أنطاليا مع 931 منزلاً، ثم أنقرة 312، ومرسين 217، وبورصة مع 158 بيع منزل للأجانب»، ويتصدر العراقيون في قائمة شراء المنازل في تركيا منذ العام 2015، إلا أن الترتيب تراجع للمركز الثاني بعد ايران مع بداية عام 2021 قبل ان

يعاود مرة اخرى للمركز الاول في شهر ايار 2021. وكانت قد اثرت المخاوف من عائدة تملك العقار للأجنبي في حالة وقوع تطورات مفاجئة كالوفاة مثلاً، اذ جرى تناقل اشاعات عن ارجاع العقار الى الدولة التركية وعدم نقله باسم الوريث الاجنبي، وروجت ادعاءات بأن «كل شخص جنسيته تركية ويمتلك عقاراً في تركيا، وزوجته وأولاده لا يحملون الجنسية التركية، إذا مات لا ترثه عائلته وتذهب أملاكه للدولة التركية»، فيما نفت المصادر التركية الرسمية ذلك وقالت أن «الادعاءات التي تناقلتها بعض الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي حول إصدار قانون تركي جديد متعلق بمصادرة الأملاك الخاصة للأجانب وخاصةً للسوريين والمزدوجي الجنسية في تركيا، لا أساس له من الصحة أبداً»، مبينة ان جميع من ذكروا سواء كانوا حاملين الجنسية التركية بعد جنسيتهم الأصلية كجنسية ثانية أو جنسية ثالثة يحق لهم التملك في تركيا، وأوضحت المصادر الرسمية أيضاً أنه في الوقت الحاضر لا توجد حالات لتطبيق هذا القانون لأن السوري أو الأجنبي لن تجري مصادرة عقاراته يوماً ما لأنه يشترط بصفته مواطناً تركياً، ومحذرة من أن هنالك بعض الجهات العامة في القطاع العقاري «تتحضر لمقاضاة مروجي الشائعات الذين يعملون على الإضرار بصورة الجمهورية التركية وقوانينها، بصفتهم جزءاً من حملة دعائية كبرى تستهدفها بين الحين والآخر». وتلفت مصادر قانونية تركية الى ان قانون عام 1966 الذي ورد فيه قانون التملك رقم 1062 صدر بسبب مشكلات حصلت في ذلك الوقت بين دولتي سوريا وتركيا مثلاً، من مبدأ المعاملة بالمثل.

بعدما قامت الحكومة السورية بمصادرة أملاك الأتراك القائمة في سوريا، مبينة أن القانون التركي في التملك العقاري واضح ويشجع على الاستثمار من قبل جميع الأجانب، بحسب المصادر التركية «حتى أنه أكد على المساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين اذ توجد في تركيا آليات تحفيز شاملة للاستثمارات، تتم بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا تتعلق بمكان الاستثمار وقيمتها والقطاع الذي سيتم فيه الاستثمار». أملاك العراقيين.. مكاتب وتسهيلات وتنتشر مكاتب العراقيين للعقارات في معظم المدن التركية ومنها العاصمة انقرة والمدن الكبرى، وفي اجابة من احدي مؤسسات العقار عن الاستفسارات بشأن العقارات في تركيا، اوضحت انه يحق للعراقيين شراء معظم أنواع العقارات في تركيا بما فيها العقارات السكنية مثل، شقق تركيا، وفلل تركيا، إلى جانب العقارات التجارية بما فيها، المحلات التجارية، والمكاتب التجارية، والمخازن، والفنادق، والعمارات والمباني؛ أما فيما يتعلق بموضوع ملكية الأراضي، فيحق للعراقيين تملك الأراضي المفروزة للسكن، فيما لا يحق لهم، بموجب القانون التركي، شراء الأراضي الزراعية والأراضي غير المفروزة للسكن؛ ومع ذلك، فإن العراقيين بحاجة إلى تحقيق شروط معينة لشراء العقارات في تركيا، هذه الشروط تشمل، موافقة وزارة الداخلية ووزارة الخارجية التركية، وتنفيذ دائرة الطابو التركية هذه الإجراءات بعد تقديم الأوراق المطلوبة، ولا يلزم للمواطن العراقي أن يقوم بنفسه بمراجعة وزارة الداخلية أو وزارة الخارجية التركية.



”

اوميكرون وحش جديد يطرق الابواب ..
يبدو ان كورونا وابناءه عازمون على ملازمتنا
ومحاصرتنا بكل الطرق. الانباء تتوارد عن
خطورة المتحور الجديد «اوميكرون» القادم من
القارة السمراء. يبدو انه عنيد واكثر قسوة من
سابقه.. هل نحن امام عزل صحي جديد؟ ماذا
ستفعل مؤسساتنا الصحية المنهكة امام الزائر
الجديد؟! هل سترتفع اسعار الكمادات مجددا؟
ام اكتفى الجشعون من الارباح السابقة !!!